أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/10/09م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

بدران لـ"القدس": سنكون مرنين إلى أبعد حد في لقاء القاهرة..... 4

بالاسماء.. فتح و حماس تنتهيان من تشكيل وفديهما للحوار في القاهرة..... 12

مصدر يكشف.. ماذا ستبحث حوارات القاهرة بين فتح وحماس؟..... 13

«حماس»: من المعيب وضع عراقيل أمام اجتماعات القاهرة للمصالحة..... 14

دعوات للاتفاق على برنامج سياسي جامع عبر حوار وطني شامل..... 17

اللحام: هذه ليست مصالحة فقط وانما هي صفقة العصر الاقليمية 21

هل ستقبل فتح باستمرار عمل لجنة المصالحة التي تمولها الإمارات؟..... 22

المصالحة الفلسطينية.. وأجهزة الاستخبارات المصرية (1-3)..... 25

القدس.. بين التهويد والتقسيم..... 27

مصادر خاصة لـ "القدس": السنوار والحيّة سينضمان لوفد حماس لاجتماعات القاهرة..... 30

«حماس» تقول إنها ستشارك في الحكومة المقبلة لكنها لن تناقش سلاحها..... 31

"الشرق الأوسط": سلاح "القسّام" ودور دحلان... عقبتان أمام الجولة الثانية من المصالحة..... 34

بن مناحيم: الرئيس الفلسطيني لا زال يخشى من "فخ" و يريد مصالحة متدرجة وإبقاء عوامل الضغط 36

السلطة ودول عربية توقفان مشروعًا يدين "إسرائيل" باليونسكو..... 38

مصالحة أم مقامرة؟..... 39

قيادات بالضفة لـ"صفا": لا بد من مصالحة تشمل الضفة وغزة..... 45

الفتياني: سيتم دمج عدد من موظفي غزة بمؤسسات السلطة..... 48

أعقد ملفات المصالحة بعد السلاح.. "ملف موظفي غزة"..... 50

نائب عن "حماس": الاحتلال يحرّض على المصالحة بتأجيج مخاوف "فتح" 52

قيادة حماس بغزة تجتمع مع الفصائل الفلسطينية قبيل توجهها للقاهرة لاستكمال مباحثات المصالحة . 53
ما مستقبل التشريعي بعد المصالحة؟..... 54
خبراء يدعون لعقد مؤتمر دولي لدعم المصالحة الفلسطينية اقتصاديا..... 56
هنية: صمود السودان في وجه العقوبات الأمريكية مفخرة للفلسطينيين..... 59
ملحم: تعديل على اتفاق الغاز بعد شراء الحكومة حصة "شل" 60
لقاء حماس وفتح سيعقد بسرية تامة في مقر المخابرات المصرية 63
أبو مرزوق يُؤكد: نجاح محادثات القاهرة مرهون بيد الرئيس عباس..... 64
فرص حماس في المصالحة 66
في ذكرى انتفاضة الأقصى.. حماس والمصالحة والحركة الوطنية..... 69
ملفات ساخنة على طاولة المصالحة بالقاهرة غدا 72
صحيفة: «بنية» المقاومة حاضرة في نقاشات المصالحة غدا و دحلان ينتظر ويراهن على مصر..... 75
"حماس" تسعى لإشراك قيادتها بالضفة في حوارات القاهرة..... 78
الهباش: لا أحد يريد إقصاء حماس من المشهد.. والانقسام وقع بفعل خارجي..... 79
تقرير: المصالحة الفلسطينية تمهد لموازنة "غير مسبوقة" في 2018 81
أبو نعيم يكشف تفاصيل الخطة الأمنية بين غزة ومصر 85
الأهرام: "حماس الجديدة"..... 88

بدران لـ"القدس": سنكون مرنين إلى أبعد حد في لقاء القاهرة

الدوحة- "القدس" دوت كوم- خالد عمار- 8\10\2017

أكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، رئيس مكتب العلاقات الوطنية فيها؛ حسام بدران، خلال حوار مع "القدس" أن الإنقسام الفلسطيني وأثاره أصابت الجسد الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، مشيرا الى أن أثار وتبعات حالة الإنقسام الفلسطيني؛ لم تكن في بقعة جغرافية معينة، فهي مثلما كانت اثارها كبيرة في قطاع غزة، فهي كذلك في الضفة الغربية، والتى أكد على أنها ستكون- اي الضفة- حاضرة وبقوة في مباحثات القاهرة مع حركة "فتح"، بشخوصها وملفاتها، يوم الثلاثاء القادم. مشددا على أنهم في "حماس" يتوافقون مع حركة "فتح" على الثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني.

وقال رئيس مكتب العلاقات الوطنية في "حماس" بأنهم سيكونون مرنين إلى أبعد الحدود في كل ما يمكن أن يسميه البعض مصالح حزبية. مع تمسكهم واصرارهم على كل القضايا التي تتعلق بالحق العام الفلسطيني.

واضاف بدران:" لا مجال للمقارنة بين تجربة الفلسطينيين وبين تجربة أي شعب آخر يعيش في دولتة بشكل طبيعي". رافضاً أي حديث يدور حول مناقشة مستقبل سلاح المقاومة لا الآن ولا في المستقبل . وقال ان الإختبار الحقيقي القادم في موضوع المصالحة هو ما سيثار من نقاشات على طاولة البحث ؛ إستناداً إلى الوثائق والأوراق في الإتفاقات الموقعة سابقاً في اتفاقية 2011 ما قبلها وما بعدها.

وبشأن الخطاب الإعلامي لحماس ولفتح قال بدران: هو الآن تحت المجهر، وتحت أعين كل المتابعين؛ يراقبون هذا الأداء الإعلامي، وبالتالي سيتحمل المسئولية أي طرف سيتسبب بالخلل في ذهنية وتصور الجماهير الفلسطينية التواقة لإنهاء الإنقسام.

وبشأن انطلاق قطار المصالحة المجتمعية واستمراره قال بدران: بأن قطار المصالحة المجتمعية انطلق وسيستمر في غزة، كاشفاً عن بعض الحالات الموجودة في الضفة الغربية، مطالباً دخولها في إطار ومعايير المصالحة المجتمعية.

وبشأن علاقات "حماس" الإقليمية والدولية أشاد بدران خلال حواره الموسع مع "القدس" بالتطورات الكبيرة الملموسة في العلاقة وفي روحية التواصل بين"حماس" وبين مصر، وأضاف: نحن ماضون في تطوير هذه العلاقة خدمة لقضيتنا الفلسطينية. وفي علاقات "حماس" الدولية رأى بدران في زيارة وفد "حماس" لموسكو

مؤخراً تأكيداً لأطراف عديدة؛ منها الصديق والمحب ومنها الكاره والمبغض بأن "حماس" لديها علاقاتها القوية والواسعة مع أطراف عديدة بما فيها أطراف دولية كبرى بحجم روسيا.

وختم بدران حديثه مع "القدس" بتحميل نتنياهو وحكومته اليمينية مسؤولية تعطيل صفقة تبادل الأسرى مع حركته "حماس".

من هو حسام بدران؟

أما البداية فكانت بسؤال تمهيدي لـ"القدس" لبدران؛ عن وضعه التنظيمي داخل "حماس" وطلبنا منه أن يقدم للقارئ وللمتابع وللمهتم بالشأن الفلسطيني؛ نبذة عن حسام السياسي اليوم، بعد أن سبق وتعرفوا إليه من خلال الإعلام، كمقاوم محكوم بالمؤبدات ؛ ثم أسيرا محرراً في صفقة وفاء الأحرار (صفقة تبادل الجندي جلعاد شاليط 2012) وبعد تحرره من الأسر عرفه الجمهور كناطق إعلامي باسم حركة "حماس"؛ وقلنا له نحن في جريدة "القدس" نعتقد بأنك الآن أصبحت عضواً منتخباً في المكتب السياسي لحركة "حماس" عن إقليم الضفة الغربية؛ حسب نتائج الدورة الإنتخابية الأخيرة لـ"حماس"؛ الأمر الذي جعلكم أحد أعضاء وفدها الذي تواجد في القاهرة الشهر الماضي؛ للقاء المسؤولين المصريين؛ وكانت تلك أول زيارة رسمية لكم مع وفود "حماس" السياسية إلى القاهرة ونعتقد بأن هذا أول حوار لك مع صحيفة "القدس" بعد أن أصبحت مفوضاً لمكتب العلاقات الوطنية في المكتب السياسي المركزي لحركة "حماس".

فأجاب: نعم؛ ما ذُكر صحيح؛ هذا هو موقعي اليوم في الحركة؛ وفي قيادتها؛ عضو مكتبها السياسي؛ ومسؤول مكتب العلاقات الوطنية، وهو المكتب الذي يختص في العلاقات الفلسطينية الفلسطينية، وفي كل ما له علاقة بالشأن الفلسطيني الداخلي؛ وعلى رأسها قضية المصالحة وتبعاتها، وكل ما يترتب عليها.

وعن دلالة وصول هذا الكم الكبير من القيادات أصحاب الخلفية العسكرية البحتة للمكتب السياسي لـ"حماس" في دورته الإنتخابية الأخيرة؟ حيث أن رئيس الحركة في غزة؛ يحي السنوار، من خلفية عسكرية، وقائدها في الضفة الغربية صالح العاروري؛ والذي اصبح مؤخراً نائباً لرئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية"، كما أعلنت"حماس" قبل ايام، هو أحد مؤسسي "كتائب القسام" في الضفة الغربية؛ عوضاً عن وصول آخرين إلى عضوية المكتب السياسي من الأسرى المحررين أصحاب الخلفيات العسكرية والأمنية كالأسير المحرر روحي مشتهى، من غزة، وزاهر جبارين، وموسى دودين من الضفة الغربية وهو شخصياً؟ قال: هذا هو طابع"حماس" منذ تأسيسها، فجميع قيادات الحركة قيادات مقاومة أي كانت الخلفيات. ونحن كحركة مقاومة نعتقد بأن الطبيعي أن يكون في قيادة هذه الحركة شخصيات طابعها المقاومة؛ فشعبنا الفلسطيني تحت إحتلال، والكل يقاوم هذا الإحتلال بطريقته الخاصة؛ وأن تسمى القيادة العليا للحركة

بالمكتب السياسي؛ فهذا لا ينفي عنها صفة المقاومة والتحرك من أجل مقاومة الإحتلال؛ لكن نحن أولاً واخيراً حركة تحرر وحركة مقاومة.

ملف المصالحة والعلاقات الوطنية والمجتمعية الفلسطينية

وعن ذهاب حكومة التوافق الوطني برئاسة رامي الحمد الله وتسلمها مهامها في قطاع غزة، وعدم اتخاذها – أي الحكومة– قرارا برفع العقوبات المتخذة ضد قطاع غزة؟ سألناه عن الخطوة التالية وخصوصاً وأن هناك لقاءاً قادماً مع حركة "فتح" في القاهرة الثلاثاء المقبل؟ فقال: نحن نعتقد بأن "حماس" خطت خطوة واضحة وإيجابية مباشرة باتجاه المصالحة ونجاحها، عندما أقدمت على حل اللجنة الإدارية، الذي كان البعض يرى فيها ذريعة لتعطيل المصالحة، وخطوتنا هذه وما تبعها من تقديم كل التسهيلات وكل ما يلزم من أجل تمكين حكومة التوافق من ممارسة مهامها وأداء دورها في قطاع غزة. وهذا ما شهدت به الحكومة على لسان المتحدث باسمها بعد إنتهاء إجتماع الحكومة، عندما قال بأن الحكومة تسلمت بالفعل كل ما يتعلق بمهامها بقطاع غزة، وبعد أن أصبح كل شيء بيديها، هي الآن مسؤولة عن كل ما يتعلق بإحتياجات أهلنا في قطاع غزة، كما هي مسؤولة عنها في الضفة الغربية.

واضاف: ربما شعبنا عموماً كان يريد أن يرى من الإخوة في "فتح" ومن حكومة التوافق، أفعالاً إيجابية سريعة ومباشرة يشعر بها المواطن خاصة في قطاع غزة، وكذلك في الضفة الغربية، من ممارسات كثيرة تحتاج إلى مراجعة شاملة. ومع ذلك نحن نذهب إلى القاهرة للقاء الإخوة في "فتح" للبدء في حوار شامل استناداً إلى كل الإتفاقيات الموقعة سابقاً، خاصةً اتفاقية القاهرة 2011 وما قبلها وما بعدها، وعملياً كل الملفات وكل الأوراق ستكون حاضرة على الطاولة، نحن ذاهبون بجدية وبنوايا صادقة وبقلوب مفتوحة، وباستعداد كامل لتقديم كل ما هو مطلوب من طرفنا من أجل إنجاح المصالحة.

وأردف : نحن سنكون مرنين إلى أبعد حد في كل ما يمكن أن يسميه البعض مصالح حزبية، لكننا سنتمسك وسنصر على كل القضايا التي تتعلق بالحق العام الفلسطيني، وحق المواطن بالعيش بكرامة، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وحقه في العمل السياسي والتعبير عن الرأي بكل حرية وكرامة، وحقه في مقاومة الإحتلال، وهذه ثوابت لدى الشعب الفلسطيني وليست ثوابت حركة "حماس" وحدها، وبالتالي هذه الأمور ستكون محل إصرار ومتابعة من قبلنا؛ ونحن نعتقد أن الإخوة في حركة "فتح" لا يمكن أن يكونوا ضد هذه القضايا وضد هذه الثوابت، بل سيساندونها.

سألت "القدس"عن أهم الملفات التي سيتم مناقشتها، في لقاء الثلاثاء القادم في القاهرة.؟ وما إذا كانت ملفات المصالحة ستبقى مقتصرة على ملفات قطاع غزة، وبمعنى آخر ماذا عن استحقاقات المصالحة في

الضفة الغربية؟ فأوضح بدران: كما قلت ، كل الملفات وكل القضايا المثارة ستكون على طاولة البحث، ونحن نتحدث عن اتفاقيات سابقة بما تتضمنه من أوراق ووثائق تم التوقيع عليها من قبل حركتي"حماس" و"فتح" وأيضاً بتوقيع الفصائل الفلسطينية.

وأضاف في "حماس": الأهم الآن البحث عن آليات التنفيذ والتطبيق برعاية مصرية؛ فعملياً ليست هناك قضايا جديدة يمكن مناقشتها، لكن ستكون كل قضايا وهموم المواطن الفلسطيني، وكل اشكاليات وتبعات الإنقسام الفلسطيني، سواءً تلك التي يعيشها المواطن في قطاع غزة أو تلك التي يعيشها المواطن في الضفة الغربية، نحن معنيون بانهاء كل حالة الإنقسام وبانهاء كل تبعاتها على الكل الوطني الفلسطيني، وقبل كل ذلك انهاء تبعات الإنقسام على المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى مشروع المقاومة، والتفرغ لمواجهة الإحتلال.

وتابع: عندما نتحدث عن المصالحة، فنحن لا نتحدث عن المصالحة في قطاع غزة وحده، فالإنقسام وانهاء أثاره وتبعاته، موجود في قطاع غزة وموجود بالقدر نفسه في الضفة الغربية، ونؤكد أن الحديث ليس عن منطقة جغرافية معينة، الحديث عن انقسام فلسطيني أصاب أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي الضفة على حد سواء، والمطلوب حتى تكون هذه المصالحة حقيقية، لا بد أن تنتهي كل أثار الإنقسام وانعكاساته السلبية على الجميع، والضفة الغربية لها حصة كبيرة بهذا الشأن، وهناك عناوين وتفصيلات وتفريعات كثيرة، وستكون حاضرة على طاولة البحث، وليس أولها قضية الإعتقالات السياسية وحرية العمل السياسي، والنقابي والطلابي، أو المؤسسات التي تم إغلاقها أو مصادرتها، إذ أن هناك العديد من القضايا الكثيرة التي تخص الضفة الغربية التي يجب أن تبحث، ولا بد وأن يشعر المواطن في الضفة الغربية سواءً كان من "حماس" أو من غير"حماس"، بأثر هذه المصالحة، لأن أثار الإنقسام أيضاً أصابت شرائح كبيرة من أبناء شعبنا بالضفة الغربية. يجب أن يشعر المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية كما في قطاع غزة بأن هذه المصالحة ستعيد له حقوقه، وأن كل ما تأثر به سلباً خلال سنوات الإنقسام سيكون مطروحاً على الطاولة.

وعن تشكيلة وفد "حماس" إلى القاهرة الثلاثاء المقبل، وحول صحة ما نُشر في بعض وسائل الإعلام من وجود محاولات مصرية لخروج قيادات من "حماس" من الضفة الغربية للمشاركة في المباحثات؟ أوضح بدران بأن: وفد"حماس" سيشمل قيادات المكتب السياسي من كافة أماكن التواجد الجغرافي للحركة، كما كان الوفد الأخير، والذي تواجد في القاهرة الشهر الماضي، حيث كان يضم قيادات من قطاع غزة، ومن الضفة الغربية، ومن الخارج. أما مشاركة الضفة الغربية فستكون على الأقل من قياداتها ممن هم موجودين في

الخارج، والأسماء سيعلن عنها لاحقاً. وأضاف: بالنسبة لي سأكون ضمن هذا الوفد بحكم كوني مسئولاً عن ملف العلاقات الوطنية في الحركة.

وعن حديث الرئيس محمود عباس عباس مؤخراً عن سلاح واحد وسلطة واحدة، ورفض الرئيس لإستنساخ نموذج حزب الله في لبنان؟ قال بدران:

بدايةً ليس من المنطقي أن تقاس حالة اقليمية على الحالة الفلسطينية، لا حالة "حزب الله" ولا غيرها، نحن شعب يعيش تحت الإحتلال، كل شعبنا يعيش تحت الإحتلال، وقضيتنا هي قضية تحرر وطني، وقضية شعب يعمل من أجل حريته ومن أجل الخلاص من هذا الإحتلال، لهذا لا مجال للمقارنة بين تجربتنا كفلسطينيين وبين تجربة أي شعب آخر يعيش في دولتة بشكل طبيعي.

ونؤكد من جديد أن موضوع سلاح المقاومة لم يطرح في أي جولة من جولات الحوار السابقة، طيلة السنوات الماضية، بمعنى أن سلاح المقاومة هو حق طبيعي لأبناء شعبنا الفلسطيني، وهو واحدة من الأدوات الأساسية في مواجهة الإحتلال وحماية شعبنا من جرائمه، وبالتالي هذا الموضوع غير مطروح للنقاش لا الآن ولا في المستقبل .

وعن خيارات حماس في حال تعرضت الجهود الحالية لتحقيق المصالحة لإنتكاسة خصوصاً بعد اصرار الرئيس عباس علي بدء النقاش مبكراً في ملف سلاح المقاومة، وربط الرئيس رفع العقوبات المتخذة ضد قطاع غزة بما أسماه بتمكين الحكومة من الوزارات والمعابر والحدود والأمن بشكل كامل ؟ شدد بدران بأنهم في" حماس": غير معنيين بالتعليق على ما يقال في وسائل الإعلام هنا وهناك، على لسان شخصيات فلسطينية، أي كان موقعها.

وأضاف: الإختبار الحقيقي هو ما سيدور من حوار مباشر على الطاولة، وكما سبق وذكرنا؛ هناك الملفات الحقيقية المستندةً إلى الوثائق والأوراق في الإتفاقات الموقعة سابقاً في اتفاقية 2011 وما قبلها وما بعدها، ومن المبكر الحديث عن الخطوة التالية فيما لو حدثت انتكاسة لا قدر الله، في موضوع المصالحة، نحن جديون وصادقون ومصممون على اتمام هذه المصالحة، وكلنا أمل بأن تكون الحالة نفسها عند اخواننا في حركة" فتح"؛ ولا مجال اليوم؛ لحديث عن فشل المصالحة، فشعبنا ينتظر منا أكثر من ذلك، وشعبنا يتعطش لتنفيذ خطوات انهاء الإنقسام، والناس والجماهير الآن لديها من الوعي ومن القدرة ومن الإدراك ما يمكنها من التمييز بين من يدفع باتجاه المصالحة ويقدم التنازلات، ويقدم كل ما لديه من الإمكانيات لخدمة شعبنا، وبين من يمكن أن يكون سبباً لا سمح الله في التعطيل أو في التأخير؛ أو في التردد، وحتى الخطاب الإعلامي لحماس ولفتح هو تحت المجهر الآن، وتحت أعين كل المراقبين؛ يراقبون هذا الأداء

الإعلامي، وبالتالي سيتحمل المسئولية أي طرف سيتسبب بالخلل في ذهنية وتصور جماهيرنا الفلسطينية التواقة لإنهاء هذا الإنقسام.

وأردف: فيما يتعلق بموضوع الحكومة وكما سبق وأن ذكرت، الناطق باسم الحكومة بعد اجتماعها في غزة، أكد على أن الوزراء استلموا مهامهم ويقفون على رأس عملهم في مكاتبهم، والموظفون الموجودون هناك تعاملوا بكل مسئولية وبكل تقدير مع وزراءهم، ويقومون بتلبية كل ما يطلب منهم، وبالتالي فان عملية التسليم والتمكين تمت بشهادة الحكومة، وليس من المعقول أن يأتي أحد بذريعة جديدة بأن الحكومة تسلمت أو لم تتسلم. والإخوة المصريون وهم الرعاة لعملية التسلم والتسليم وقد حضروا وراقبوا وشاهدوا كل هذا.

المصالحة المجتمعية في القطاع

وعن انطلاق قطار المصالحات المجتمعية في غزة بينهم في "حماس" وبين تيار محمد دحلان؛ وانعكاسات ذلك على اللحمة الداخلية الفلسطينية ؟ أوضح بدران: بأن المصالحة المجتمعية ضرورة كبيرة، وهي واحدة من الملفات الرئيسية التي كانت حاضرة طيلة السنوات الماضية، بيننا وبين الإخوة في "فتح" لكن وللأسف تعطل تنفيذها ، شأنها شأن باقي الملفات الأخرى، لكن نحن هنا نتحدث عن حقوق ناس وحقوق عائلات، وبالتالي هي قضية لا يمكن الإنتظار فيها طويلاً ونحن حريصون على أن تمضي هذه القضية بوتيرة أسرع من القضايا الأخرى لأن فيا حقوقا شخصية، واضحة ومباشرة، وغير مرتبطة بأثار سياسية لاحقة، ونحن في الفترة الأخيرة ومن خلال لجنة التكافل الموجودة في قطاع غزة، والمتمثل فيها معظم الفصائل الفلسطينية عملياً، قطعنا شوطاً كبيراً في رأب الصدع ومعالجة العديد من الحالات التي تضررت بفعل هذا الإنقسام والضحايا الذين سقطوا خلاله، قمنا بمحاولات يمكن أن نسميها "جبر الكثير" من الخواطر التي تسببت فيها الكثير من الحوداث بفعل الإنقسام، وتسببت في كثير من الشرخ الإجتماعي، نحن ماضون في هذا الخط، ومستمرين فيه حتى يتم استكمال جبر هذه الحالات حتى نصل إلى كل الحالات التي تضررت من هذا الإنقسام، سواءً من سقط ضحية أو أصيب.

واضاف: هذه الحالات جلها أو غالبها هي في قطاع غزة، لكن أيضاً عندنا بعض الحالات وإن كانت أقل في الضفة الغربية، يجب أن تدخل في هذا الإطار ويجب التعامل معها بذات المعايير و المقاييس التي يتم من خلالها التعامل في المصالحة المجتمعية في قطاع غزة.

العلاقات مع مصر والإقليم

في ملف العلاقات مع الإقليم سألت "القدس" بدران عن رؤيته في قادم الأيام، للعلاقات مع مصر، والتي من الواضح بأنها تتطور بشكل كبير وملموس، خصوصاً بعد زيارة رئيس المخابرات المصري لغزة فأجاب:

العلاقات مع مصر مسألة حيوية وضرورة لشعبنا الفلسطيني ولنا نحن في "حماس". العلاقات مع مصر حدث فيها تطور واضح وملموس في الفترة الأخيرة، وكانت لنا لقاءات مباشرة مع المسئولين المصريين، وتوجت هذه العلاقات بزيارة وزير المخابرات المصري إلى قطاع غزة، ونحن نتواصل بشكل يومي مع المسئولين في مصر، وهناك تطورات ملموسة في العلاقة وفي روحية التواصل بين الطرفين، وهناك إدراك يتعاظم بأهمية هذه العلاقة سواءً لجهة الأمن القومي المصري، أو لجهة المصالح العليا لشعبنا الفلسطيني، ومصالح أهلنا في قطاع غزة ونحن ماضون في تطوير هذه العلاقة خدمة لقضيتنا الفلسطينية.

الدور الروسي

وعن العلاقات الدولية سألت "القدس" بدران عن زيارة روسيا الشهر الماضي، عن رؤيته للدور الروسي القادم في القضية الفلسطينية؟ فقال:

روسيا تاريخياً هي حليف للشعب الفلسطيني، وهي داعم أساسي للقضية الفلسطينية، ولها علاقات مع الكل الفلسطيني، ولها علاقات مع كل الفصائل الفلسطينية باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، ونحن في "حماس" علاقاتنا مع روسيا ليست جديدة ، فقد مضى عليها سنوات ليست قليلة، الزيارة الأخيرة جاءت أهميتها من حيث توقيتها ، حيث جاءت بعد زيارتنا الأخيرة للقاهرة وبعد اتمام المصالحة، كما أنها جاءت بعد اتهامنا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بـ "الإرهاب" ومحاولة ايهام العالم والجماهير بأن "حماس" حركة معزولة وأنها ليست لديها اية علاقات سياسية، فجاءت زيارتنا لموسكو لتؤكد لأطراف عديدة في العالم للصديق وللمحب وحتى للكاره والمبغض بأن "حماس" لديها علاقاتها القوية والواسعة ومع أطراف عديدة بما فيها أطراف دولية كبري بحجم روسيا، وموقف روسيا من دعم القضية الفلسطينية ومساندتها هو موقف تاريخي ومعروف وسيستمر حيث أبدى الروس دعمهم لكل ما من شأنه دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه وكذلك لحمته الداخلية وأصدروا بيانات بهذا الشأن.

صفقة التبادل

ختمت "القدس" حديثها مع بدران بسؤاله عن مباحثات صفقة تبادل الأسرى، وما هي أولوياتها لدى قيادة"حماس" وما إذا كانت هناك وساطات جديدة لانجاز هذه الصفقة، خصوصاً بعد حديث قائد حماس

في غزة يحي السنوار عن موافقة الحركة على طرح مصري بهذا الخصوص تم مؤخراً. واخيراً كيف يرى جدية الإحتلال في هذا الملف ؟ فأجاب:

مسألة تبادل الأسرى هي في أعلى سلم أولويات قيادة الحركة، وقرار الحركة ثابت ودائم ببذل كل جهد ممكن من اجل إطلاق سراح أسرانا في سجون الإحتلال، لكن الحديث عن صفقة تبادل جديدة ليس محله وسائل الإعلام. "حماس" تتحرك في هذا الجانب بما يحقق الهدف المنشود، وبات معلوماً بأنه وخلال السنوات الماضية حاول الإحتلال من خلال أطراف عديدة بأن يفتح هذا الملف، وآخرها كان مع الجانب المصري، وتقديم بعض الأطروحات؛ لكننا نرى بأنه لا توجد جدية حقيقية لدى نتياهو الذي هو أسير حكومته اليمينية المتطرفة وكل ما يهمه هو محاولة الحفاظ على تماسكها.

وختم بدران بأن: نتنياهو وحكومته هم من يتحملون تعطيل هذا الملف بانتفاء جديتهم في الحديث في هذا الملف والتزامهم بالإفراج عن أسرى صفقة شاليط، الذين أعاد الإحتلال إعتقالهم من جديد؛ قبل الحديث عن أي صفقة تبادل جديدة، وكان هذا هو موقف الحركة ولا يزال .

بالاسماء.. فتح و حماس تنتهيان من تشكيل وفديهما للحوار في القاهرة

غزة / سما / 2017\10\8

انتهت حركة حماس اليوم السبت من تشكيل وفدها للحوار المقرر انطلاقه الثلاثاء القادم بالعاصمة المصرية القاهرة .

واكدت مصادر ان وفد الحركة الذي سيضم ممثلين من الخارج والضفة والقطاع، سيترأسه لأول مرة نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" القيادي صالح العاروري.

وكانت "حماس" قد أعلنت عن انتخابها للعاروري نائبا لرئيس مكتبها السياسي، الأسبوع الماضي.

وسيضم وفد حماس الى جانب صالح العاروري كل من قائد الحركة في غزة يحيى السنوار ونائبه خليل الحية اضافة الى عضوية صلاح البردويل وموسى ابو مرزوق وعزت الرشق وحسام بدران.

ومن المقرر ان يلتقي وفد من حركة فتح ووفد من حركة حماس في القاهرة، وذلك في إطار لقاءات المصالحة في سبيل مناقشة القضايا والملفات العالقة للبحث فيها، والتوصل إلى نقاط لقاء، وعقب زيارة الحكومة إلى قطاع غزة والتي استمرت 3 أيام.

اما عن وفد حركة فتح، الذي سيشارك في حوارات القاهرة يوم الثلاثاء المقبل، سيضم كلاً من عزام الأحمد ، حسين الشيخ، روحي فتوح، وأحمد حلس،وماجد فرج وفايز ابو عيطة .

مصدر يكشف.. ماذا ستبحث حوارات القاهرة بين فتح وحماس؟

السبيل – صفا 8\10\2017

كشف مصدر مطلع على ترتيبات حوارات القاهرة بين حركتي فتح وحماس، والمقرر بدؤها الثلاثاء المقبل، عن بعض القضايا التي سيتم بحثها بين وفدي الحركتين.

وأوضح المصدر– الذي اشترط عدم التصريح باسمه مساء السبت أن الحوارات ستبحث آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011، وما تبعه من اتفاقات بين الحركتين، بالإضافة إلى قضيتي دمج موظفي غزة والإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس محمود عباس ضد قطاع غزة.

وذكر المصدر أن المصريين– رُعاة الاتفاق– لم يقدموا حتى اللحظة جدول أعمال للحوار، إلا أنه توقع أن يُعرض يوم الثلاثاء إطار عام للحوار وجدول أعمال للملفات.

ولفت إلى أن الملفات التي ستُبحث في القاهرة سيوضع لها لجان متخصصة، وستجري لقاءاتها في كل موضوع على حدة.

وقال المصدر إنه "بإمكان مصر هذه المرة إجبار طرفي الحوار (فتح وحماس) على القيام بواجباتهم تجاه اتفاقات المصالحة التي ترعاها".

ومن المقرر أن يلتقي وفدا فتح وحماس في القاهرة بدعوة من المخابرات المصرية لبحث آلية تنفيذ اتفاق المصالحة 2011 والملفات العالقة.

وتسلم وزراء حكومة الوفاق الوطني الأسبوع الماضي وزاراتهم في القطاع، وسط أجواء من الترحيب والتعاون، فيما خلا بيان جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في غزة من أي قرار من شأنه التخفيف من العقوبات التي فرضتها السلطة على غزة لإجبار حماس على تسليم مقاليد الحكم.

وقال رئيس الحكومة رامي الحمد الله في لقاء مع رجال أعمال الثلاثاء الماضي، إن لدى وفد الحكومة المتواجد في غزة خطط جاهزة لتنفيذ خطوات عملية بجميع مناحي الحياة بالقطاع، "لكن طلب منا أن ننتظر اجتماع وفدي حركتي حماس وفتح بالقاهرة الثلاثاء المقبل".

وكان عباس قال في مستهل اجتماع اللجنة المركزية الخميس، إن اجتماع القاهرة المقبل بين وفدي حركتي فتح وحماس سيبحث تفاصيل تمكين الحكومة الفلسطينية من العمل في قطاع غزة.

«حماس»: من المعيب وضع عراقيل أمام اجتماعات القاهرة للمصالحة

غزة – فتحي صبّاح الحياة 2017\10\8

اعتبرت حركة «حماس» كثرة الحديث في الأيام الأخيرة عن نزع «سلاح المقاومة» أو تفكيكه، بمثابة زرع «ألغام متفجرة» على طريق المصالحة و «تسميم للأجواء»، في رسالة تحمل تحذيراً واضحاً لحركة «فتح» والرئيس محمود عباس.

وقال عضو المكتب السياسي في حركة «حماس»، نائب رئيسها في قطاع غزة خليل الحية، إنه «مخطئ من يفكر في إفشال المصالحة الفلسطينية»، مؤكداً أن الحركة «ذاهبة إلى الحوار مع حركة فتح في القاهرة (الثلثاء المقبل) بعقل مفتوح ومرونة».

وشدد الحية على أن «من الخطأ والمعيب أن نضع أمام بعضنا بعضاً، قبيل الذهاب إلى حوار القاهرة، ألغاماً متفجرة»، في إشارة إلى ما طُرح، خلال الأيام الأخيرة، حول سلاح المقاومة، مؤكداً وجود اتفاق سابق حوله.

وتساءل الحية، في كلمة له خلال المؤتمر السنوي السادس لمركز «مسارات» بعنوان «فلسطين... رؤى إستراتيجية سياساتية» في مدينة غزة أمس: «ما دام هناك اتفاق سابق، فلماذا نعود إلى تسميم الأجواء؟».

وقال إن «لا شيء يقف أمام الاتفاق، لكننا بحاجة إلى قناعة بالشراكة والعمل في شكل موحد مع بعضنا بعضاً»، مؤكداً «وجود فرصة حقيقية» لإنهاء الانقسام الفلسطيني، الذي يعد من أهم العقبات أمام المشروع الوطني، خاصةً في ظل الدعم المحلي والدولي»، مؤكداً «تغير الظروف لدى الجميع، خاصةً في ظل عودة مصر إلى دورها الطليعي».

وأضاف أنه «تتوافر للمصالحة قوة دفع عند كل الأطراف، في حال نضجت عند الجميع. ونأمل في استثمار هذا الأمل».

ولفت الحية إلى ضرورة اغتنام الفرصة مع وجود «مؤشرات لاستعداد الأطراف الفلسطينية للإيمان بالشراكة خرجت من الكل الوطن»، مشدداً على أنه لا يمكن العمل في بيئة واحدة من «دون إيمان بالشراكة».

ودعا إلى «تعايش وقواسم مشتركة» بين البرامج الفلسطينية للوقوف في وجه الاحتلال، مؤكداً رفض «عقلية التفرد التي تحكم مسار القضية الفلسطينية»، في إشارة إلى تفرد عباس برئاسة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. واستعرض الحية جملة من التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، من بينها

«التدخل الإقليمي، وهيمنة التدخل الدولي لصالح الاحتلال، خاصة من قبل الدول الكبرى المؤثرة، وغياب منظمة التحرير الفلسطينية لصالح تفرد جهة أو برنامج». وشدد على ضرورة «احتضان منظمة التحرير للجميع»، مستنكراً تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل، متسائلاً عن الخطوات التي يتم القيام بها في مواجهة ذلك.

وحذّر من أن المشروع الوطني الفلسطيني «يمرّ بمأزق حقيقي، من خلال الاستيطان، ومحاولات التهويد المتسارعة في القدس، بما يهدد المشروع الوطني، إضافة إلى محاولات الانفراد بالضفة من خلال التنسيق الأمني والوجود المباشر للاحتلال وضربات الحصار على غزة».

ولفت إلى ما يمتلكه الشعب الفلسطيني الذي يفاجئ العالم في كل مرحلة بأنه أقوى من «محاولات التذويب والتطبيع واجتراح وسائل متعددة في كل محطة».

واستعرض رؤية «حماس» للمرحلة المقبلة، أولها «الاتفاق فلسطينياً على الحالة التي يمر بها شعبنا، لأن هذا التوصيف مهم ونقطة انطلاق، ثم الاتفاق على استراتيجية وطنية جامعة».

وأشار إلى «وجود أرضية متفق عليها حول ذلك، مثل اتفاق 2006، أي وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، التي وقعت عليها جميع الفصائل ويمكن البناء عليها ولا يمكن فتحها مجدداً»، في إشارة إلى دعوة قيادات فتحوية إلى اتفاقات جديدة لأن السابقة تجاوزها الزمن.

وشدد على «ضرورة استنهاض الدور المهم للفلسطينيين في الخارج في رسم السياسة الاستراتيجية، والحاجة إلى برنامج مشترك وآليات للتنفيذ، والمقاومة والعمل الديبلوماسي، وبنية المؤسسة القيادية الفلسطينية».

وأشار إلى أن «رؤية حماس تتمثل في ضرورة الاتفاق على رؤية موحدة تتمثل في ضرورة التخلص من الاحتلال عبر مواجهة المحتل بكل أشكال المواجهة، بما فيها المقاومة المسلحة والشعبية والعمل الدبلوماسي».

إلى ذلك، من المقرر أن يتوجّه وفد حركة «فتح» برئاسة عضو اللجنة المركزية مسؤول ملف المصالحة عزام الأحمد إلى قطر الإثنين، قبل أن يصل إلى العاصمة المصرية القاهرة الثلثاء المقبل، لبدء حوار ثنائي مع «حماس».

ويضم الوفد كل من أعضاء اللجنة المركزية جبريل الرجوب، الذي منعته السلطات المصرية من دخول القاهرة قبل أقل من عام، وحسين الشيخ وروحي فتوح وأحمد حلس.

كما سيتوجه وفد «حماس» برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي المنتخب حديثاً صالح العاروري الإثنين المقبل إلى القاهرة، على أن يضم ممثلين من الخارج والضفة والقطاع.

وسيلتقي الوفدان الثلثاء برعاية مصرية لمناقشة القضايا والملفات العالقة للبحث فيها، والتوصل إلى نقاط لقاء، عقب زيارة حكومة التوافق الوطني الفلسطينية إلى قطاع غزة الأسبوع الماضي.

دعوات للاتفاق على برنامج سياسي جامع عبر حوار وطني شامل

غزة – فضل مطر – صفا 8\10\2017

شدد سياسيون ومختصون في الشأن الفلسطيني على أهمية الاتفاق على برنامج سياسي جامع واستراتيجية وطنية موحدة للكل الفلسطيني.

ودعا هؤلاء، خلال المؤتمر السنوي السادس "فلسطين.. رؤى استراتيجية سياساتية" نظمه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، حركتي "فتح" و"حماس" لإطلاق حوار وطني شامل لمناقشة كافة القضايا بما فيها بناء منظمة التحرير والمجلس الوطني، والاتفاق على برنامج سياسي جامع، وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ومن المقرر أن يعقد وفدان قياديان من حركتي فتح وحماس الثلاثاء المقبل لقاءً في العاصمة المصرية لبحث تطبيق تفاصيل اتفاقيات المصالحة الفلسطينية.

وشارك بالمؤتمر الذي عقد بين الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ممثلون عن الفصائل والقوى الوطنية ومحامون ومختصون بالشأن الفلسطيني، وفلسطينيون من الداخل المحتل، ويستمر على مدار يومين.

مراجعة فلسطينية

وقال مدير مركز "مسارات" في غزة صلاح عبد العاطي إن المؤتمر يأتي بهدف إحداث مراجعة نقدية شاملة لحال الفلسطينيين في الوطن والشتات.

وأوضح عبد العاطي أن المؤتمر يأتي مع الأجواء الإيجابية التي بدأتها حركة حماس بحل اللجنة الإدارية، وقدوم حكومة التوافق الوطني إلى غزة، وما رافقه من وساطة مصرية لتحقيق الوحدة الفلسطينية.

وأضاف "نريد أن نعزز هذه الوحدة عبر الاتفاق على مشروع وطني جامع وميثاق وطني جديد واستراتيجية نضالية، وشراكة حقيقية تفتح الأفق أمام شعبنا لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية وتقوي جبهة شعبنا وتعزز حقوقه".

استراتيجية جديدة

وقال مستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الخارجية نبيل شعث إن الشعب الفلسطيني أحوج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الوحدة الوطنية، مشددًا في نفس الوقت على أهمية الانطلاق في لقاءات القاهرة بين حماس وفتح وفق استراتيجية جديدة للوصول إلى الوحدة.

وأضاف شعث "ندرك أن هناك قضايا لا نستطيع إنجازها فورا؛ لكن سنحرص على تحقيق الوحدة مع شعبنا في غزة؛ وندرك كم هم بحاجة ماسة للاحتياجات الأساسية، وسنبذل جهودنا لتحقيقها".

وأكد أهمية تمكين الحكومة بشكل كامل في غزة للقيام بدورها المسؤول، داعيًا للعمل على استعادة الديمقراطية عبر الانتخابات الشاملة.

من جانبه، قال القيادي في حركة حماس خليل الحية إنه "مخطئ من يفكر في إفشال المصالحة الفلسطينية"، مؤكدًا أن حركته ذاهبة إلى الحوار مع حركة فتح في القاهرة "بعقل مفتوح".

وأضاف الحية "لا شيء يقف أمام الاتفاق، لكننا بحاجة لقناعة بالشراكة والعمل بشكل موحد مع بعضنا".

ولفت الحية إلى ضرورة اغتنام الفرصة بشكل كبير خاصة مع وجود مؤشرات لاستعداد الأطراف الفلسطينية الإيمان بالشراكة.

وذكر أنه "من الخطأ أن نضع أمام بعضنا قبيل الذهاب لحوار القاهرة ألغاما متفجرة كقضية سلاح المقاومة، مؤكدًا "وجود اتفاق بالنص وُقّع سابقًا حول ذلك".

متطلبات الوحدة

أما عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية جميل مزهر فشدد على أهمية إطلاق حوار وطني شامل لمناقشة كافة القضايا الوطنية تشمل إعادة بناء منظمة التحرير والمجلس الوطني، والاتفاق على برنامج سياسي جامع، وتوحيد المؤسسات وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وأكد مزهر أهمية إعادة النظر بوظائف السلطة في أي اتفاق فلسطيني مقبل، وإعادة بناء النظام السياسي على أسس وطنية تخلصنا من مظاهر الفساد السياسي والإداري.

وحول محددات الوحدة الوطنية، أوضح أنه يجب الاستناد فيها على وثيقة الوفاق الوطني، وكذلك اتفاق القاهرة عام 2011.

وبيّن مزهر أن نجاح المصالحة الفلسطينية مرهون بتشكيل كتلة ضغط شعبية لمواجهة كل أشكال الانقسام والفساد، ومواجه جماعة المصالح التي تريد تخريب المصالحة الوطنية.

وأضاف "نحن نريد وحدة وطنية رافعة لمشروعنا، ونحن سعداء أن تسير الأمور بطريق إيجابية؛ لكن نحذر من المحاصصة من تقاسم السلطة، ونقول المطلوب هو الانتقال من الحوار الثنائي لحوار شامل يشارك به الكل الفلسطيني".

بدوره، لفت المحلل السياسي إبراهيم المدهون إلى أهمية أن تستند الوحدة الوطنية إلى مبدأ التعايش بين البرامج السياسية وتقبل الطرف الآخر، مؤكداً أن الوحدة لا تعني انصهار البرامج ببعضها البعض.

وأوضح المدهون أن منظمة التحرير كانت فرصة واضحة لإظهار كيان فلسطيني موحدة وحققت اختراقات بتعزيز الهوية وإبراز حقنا؛ إلا أنها في المرحلة الأخيرة لم تتطور وبقيت بهياكل جامدة، ولم تواكب التغيرات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

وبيّن أن الاحتلال الإسرائيلي يعتبر أحد الموانع الرئيسية في تحقيق الوحدة الفلسطينية؛ لأنه يعمل وفق استراتيجية تشتيت الشعب وتفتيت الأراضي الفلسطينية.

وتابع "المصالح الخاصة والفئوية والحزبية تشكّل مانعًا آخر أمام تحقيق الوحدة ونجاحها؛ لذا يجب أن نقف كنخب وقيادات أمام كل المصالح الشخصية، وذلك يحتاج لتحرك جمعي".

وأكد المدهون أن السعي لامتلاك برنامج سياسي على أرضية القواسم المشتركة المستندة للثوابت الوطنية، بما يشمل إعادة بناء منظمة التحرير، وعدم تفرد فصيل بالقرار الوطني يعتبر المكون الرئيسي لتحقيق الوحدة الوطنية.

رفض التطبيع

ورفض رئيس القائمة المشتركة في الكنيست الإسرائيلي أيمن عودة المساعي العربية للتطبيع مع الاحتلال، مشدداً على ضرورة إنهاء "إسرائيل" احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وشدد عودة على تمسك الشعب الفلسطيني بالداخل المحتل بأرضه وثوابته ومقدساته، موضحًا أن فلسطينيي الداخل يواجهون تحديات كبيرة من الاحتلال أبرزها التهويد المستمر؛ لكنهم ما زالوا متمسكين بأرضهم.

وعلى صعيد منظمة التحرير، أكد أنها أولويات وطنية للشعب الفلسطيني، مؤكدًا أهمية إعادة بنائها من جديد لتضم الكل الفلسطيني بما فيهم من في الداخل المحتل.

ولفت إلى أهمية الاتفاق على برنامج سياسي فلسطيني جامع للكل الوطني، قائلاً "نحن شعب مثل كل الشعوب يوجد اختلاف بين الفصائل السياسية في صالح القضية الفلسطينية وليس ضدها".

وعلى صعيد المفاوضات مع الاحتلال، لفت عودة إلى أهمية إعادة ترتيب أولويات الكل الفلسطيني وهو العمل على إنهاء الاحتلال أولاً ثم الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بعيداً عن الخوض بمفاوضات جديدة دون الوصول إلى أي حل.

اللحام: هذه ليست مصالحة فقط وانما هي صفقة العصر الاقليمية

بيت لحم- معا- 2017\10\8

كشف رئيس تحرير وكالة "معا" عن ان المصالحة الفلسطينية الجارية بين حركتي فتح وحماس تعتبر بداية التغيير الاقليمي او ما اصطلح عليه "صفقة العصر" .

واضاف في برنامج الحصاد عبر شاشة فضائية " معا" ما يحدث هو اكثر من مصالحة ..هو صفقة كبيرة اقليمية تكون المصالحة الفلسطينية نقطة عبور لها فالعوامل تغيرت واللاعبين تغيروا واماكنهم تغيرت ".

وتابع قائلا": بدانا صفحة جديدة والجميع مشارك في الصفقة والامور ترتبط بعضها ببعض ولا يقتصر ذلك على غزة والضفة بل هناك الاردن ولبنان ومصر ".

وعن اجتماع الثلاثاء بين وفدي فتح وحماس، قال اللحام" ان الجلسة مرضي عنها فلسطينيا وفتحاويا ومصريا واسرائيليا وامريكيا ..ممنوع الفشل.

وكشف عن ان هناك توجه لتغيير الحكومة الحالية بحكومة فصائل ، كما سيتم تسليم المعابر والحدود لحرس الرئيس ، وان الدعم الخارجي سوف يصب في ميزانية السلطة فقط، فضلا عن ان قرار الحرب والسلم لن يكون فرديا.

وكشف ايضا عن ان فتح ابلغت حماس ان المصالحة في غزة لا تعني ان يكون هناك عمليات في الضفة الغربية".مشيرا في ذات الوقت ان الرضا الاسرائيلي والامريكي جاء من خلال الضمانات الامنية التي قدمت لاسرائيل".

هل ستقبل فتح باستمرار عمل لجنة المصالحة التي تمولها الإمارات؟

الرسالة نت 8\10\2017

خلافًا لما تنشره أوساط سياسية مقربة من السلطة الفلسطينية حول رغبتها تجميد عمل لجنة المصالحة المجتمعية التي شكلّت مؤخرًا في قطاع غزة؛ لإزالة أضرار الانقسام، تؤكدّ مصادر فصائلية أن مصر والامارات حريصتان على استمرار دور اللجنة في غزة، وتحصينها من أي إجراءات قد تعطّل عملها.

وأشارت المصادر لـ "الرسالة نت" إلى أن الوسيط المصري عرض على وفد حركة فتح الذي كان قد زار القاهرة الشهر الماضي بالمشاركة رسميا في اللجنة، والانضمام إلى لجنة "التكافل الاجتماعية" المموّلة من الامارات.

وأكدت أن نائب الرئيس الاماراتي محمد بن زايد أشرف شخصيا على خطوة تشكيل اللجنة، وأن أبو ظبي تموّلها بنصف مليون دولار شهريا، وأنجزت حوالي 40 قضية. لذلك تستبعد هذه المصادر "إمكانية أن يقترب الرئيس محمود عباس من اللجنة"، وفق تعبيرها.

أسامة الفرا مسؤول ساحة "التيار الإصلاحي" في حركة فتح بغزة، أكّد أن الدور المصري أيضا حاضر في تعزيز عمل اللجنتين "المصالحة المجتمعية" و"التكافل"، مع الإشارة إلى أنهما تضمان ممثلين عن جميع الفصائل باستثناء حركة فتح، والجبهة الشعبية التي تحفظت عن المشاركة فيهما.

وتقترب لجنة المصالحة المجتمعية من حلّ عدد كبير من قضايا الدماء، وبدأت بدخول المرحلة الثانية والممثلة بحل "14 قضية" في كل محافظة، إضافة الى نجاحها في الافراج عن معتقلين متهمين بالإخلال بالأمن الداخلي أثناء فترة الانقسام، وفق عضو اللجنة أبو سليم أبو دقة.

ويشير أبو دقة في حديثه لـ "الرسالة نت" إلى أن اللجنة زودت الأجهزة الأمنية في غزة بأسماء 300 شخص خرجوا من القطاع أثناء أحداث 2007، وهناك تواصل لحل ملفاتهم، قائلا إن "السلطة حاولت عرقلة عمل اللجنة، عبر تهديد عوائل بقطع رواتب أبناءها في حال موافقتها على تسوية قضايا الدم".

وهنا تؤكد المصادر أن الوسيط المصري سيقنع حركة فتح بالانضمام إلى لجنة المصالحة المجتمعية –التي تضم ممثلين عن الفصائل ومن بينهم تيار دحلان–"وألا تقف حجر عثرة على طريق أعمالها".

وذكر أبو دقة أن اللجنة المشكلّة هي نفسها التي وافقت فتح على تشكيلها في القاهرة، وتضم أشخاصًا كانوا مطروحين آنذاك فيها، ومن بينهم أشرف جمعة الذي كان مرشح الحركة قبل أن يصبح محسوبا على تيار دحلان، مؤكدا أن حركة فتح هي التي رفضت المشاركة لاحقا.

وأضاف: "في المحصلة، الفصائل اتفقت وعلى عباس أن يحترم اتفاقها، كما أنّ اللجنة مشكلة وفق تفاهمات القاهرة 2011"، مشيرا إلى أن اللجنة بصدد تسوية المزيد من ملفات الدماء، وستشرع في المرحلة المقبلة بحل قضايا في المنطقة الوسطى.

يشار إلى أن الرئيس محمود عباس كان قد أكدّ في مقابلة أجراها مع الإعلامي المصري عمرو أديب ، أنه "لن يسمح لأي دولة بالتدخل في ملف المصالحة"، في وقت أقرّ فيه خلال المقابلة أن كلا من قطر وتركيا باركتا المصالحة ولم تعترضا عليها، ما وضع احتمالا في حديثه عن أبو ظبي التي تموّل غريمه السياسي محمد دحلان.

وكان النائب عن حركة فتح ماجد أبو شمالة قال لـ "الرسالة نت" إن عمل لجنتي المصالحة المجتمعية والتكافل سيبقى مستمرًا في الفترة المقبلة، وستقدم المزيد من المشاريع.

وذكر أبو شمالة، الذي يترأس مجلس أمناء لجنة التكافل الوطنية، أن اللجنة ستواصل تأدية خدماتها، وأضاف: "لا أعتقد أن أحدًا سيمنع اللجنة من أداء مهامها، وعلى فتح أن تلتقط الفرصة لترتيب البيت الفلسطيني وانهاء الانقسام، والتكاتف في خدمة أبناء شعبنا".

بدوره، أكد صلاح البردويل النائب عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، أن المصالحة المجتمعية حققت انجازات واختراقات مهمة، وأنها ماضية في عملها حتى تحدث حالة ارتياح شعبي فلسطيني.

وقال البردويل في حديث سابق لـ"الرسالة نت" إن المصالحة المجتمعية طالما تحققت فستؤسس لوحدة وطنية، وحلّ لكثير من القضايا العالقة على المستوى السياسي بين حركتي فتح وحماس، وبين الكل الفلسطيني.

وأضاف أن المصالحة المجتمعية إحدى ملفات المصالحة المهمة التي تم التوقيع على بنودها في القاهرة عام 2011، معتبرا أنها من أكثر الملفات حساسية وحيوية "كونه يمس النسيج الاجتماعي الفلسطيني، الذي تضرر بسبب الأحداث المؤسفة أثناء الانقسام".

وشكلت اللجنة عام 2011 من الفصائل والقوى الفلسطينية بدعم اماراتي، ونفذت العديد من المشروعات الإنسانية في القطاع وعملت على تعويض عوائل ضحايا الانقسام.

المصالحة الفلسطينية.. وأجهزة الاستخبارات المصرية (1-3)

أحمد حسن الشرقاوي العرب القطرية 2017\10\7

بادئ ذي بدء.. فإنني أعتبر أن قبول حركة حماس تقديم «تنازلات مؤلمة» للانخراط في إجراءات المصالحة الفلسطينية وحل حكومة قطاع غزة (اللجنة الإدارية) لها ما يبررها خصوصاً بالنسبة للرغبة في تحسين الأحوال المعيشية لأهالي القطاع وتخفيف عبء الحصار المستمر منذ 11 عاماً متصلة.

أتفهم تماماً رغبة القائد الجديد للحركة يحيى السنوار، العائد من فترة اعتقال في سجون الاحتلال استمرت لنحو ربع قرن، لميدان العمل السياسي الجهادي على الأرض، أتفهم أسباب عدم ارتباطه بمواقف المجموعة السياسية في حماس ورغبته في تحقيق إنجاز حقيقي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

أتفهم تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية التي لا تعمل في معظم الوقت لمصلحة حركة حماس أو القضية الفلسطينية ككل.

أتفهم تركيز حماس على مصلحة القضية الفلسطينية ورغبتها في التركيز على قضيتها الأساسية مع الأطراف الإقليمية والدولية كافةً، حتى وإن كانت تدرك تماماً أن بعض تلك الأطراف لا تضمر لها الخير على الإطلاق، وأن قيادات حماس تعمل طوال الوقت وعيونها وسط رؤوسها تراقب الجميع وتحافظ على وجودها «المهدد من الجميع تقريباً».

أتفهم هذه الأسباب وغيرها، ولا أشكك في قدرة قيادة حماس على اتخاذ قرارات قد تكون صائبة في أوقات صعبة وضاغطة، لكن القضية الفلسطينية ليست قضية الشعب الفلسطيني وحده، بل قضيتنا جميعاً كعرب ومسلمين، ولذلك لن أخوض في تقييم قرار حماس بتقديم كل تلك التنازلات وجدواها، لكنني كمواطن مصري يناهض النظام العسكري الانقلابي الحالي في مصر، أود فقط أن أضع القراء وبعض الإخوة في حماس على مجموعة من الحقائق والمعلومات التي نعرفها كمصريين بحكم مراقبتنا بدقة للموقف داخل النظام الانقلابي المصري:

أولاً: رهان حماس على جهاز المخابرات العامة المصرية بقيادة اللواء خالد فوزي، يستدعي أن نعرف وزن وأهمية هذا الجهاز داخل منظومة المؤسسات الأمنية المصرية، وهذا أمر به كثير من التفاصيل، لكن الثابت أن هناك «تنافس واضح» بين المخابرات العامة من ناحية، والمخابرات الحربية من ناحية أخرى، بل وتنافس بين رئيسي الجهازين (اللواء خالد فوزي واللواء محمد فرج الشحات)، رغم اشتراكهما في الخلفية العسكرية!

ولد اللواء خالد فوزي بالاسكندرية عام 1957 ويبلغ حالياً نحو 60 عاماً من العمر،التحق بالكلية الحربية بالقاهرة وتخرج منها في العام 1978 حاصلاً على بكالوريوس العلوم العسكرية (مشاة)، ليلتحق بعد تخرجه بتشكيلات المشاة في الجيش المصري لمدة 5 سنوات وصل خلالها لرتبة نقيب.

التحق خالد فوزي بعد ذلك بجهاز المخابرات العامة في العام 1982 بعد اجتياز اختبارات القبول للعمل بالمخابرات من صفوف ضباط الجيش والشرطة، وعمل في الفرع السري بالجهاز الذي يعرف بـ «هيئة الأمن القومي»، بينما الفرع الثاني للمخابرات المصرية هو (إدارة جمع وتحليل المعلومات)، والتي تعتبر الفرع العلني في المخابرات المصرية.

وبناء على تلك المعلومات الموجودة في السيرة المهنية للرجل، فإنه من الطبيعي أن يكون خالد فوزي قد خدم في سفارات عديدة لمصر في الخارج تحت غطاء دبلوماسي، ولا تتوافر لدينا معلومات عن السفارات المصرية في الخارج التي عمل بها فوزي خلال مدة خدمته الطويلة التي وصل فيها لرتبة «لواء» وتولى خلالها عدة مناصب، منها رئاسة مكتب المخابرات بالإسكندرية، وفرع المخابرات في المنطقتين الغربية والشمالية، ثم رئاسة فرع الخدمة السرية (هيئة الأمن القومي) في العام 2013 بترشيح من رئيس المخابرات العامة آنذاك اللواء محمد رأفت شحاتة، الذي قام بتعيينه الرئيس الشرعي الأسير الدكتور محمد مرسي، وأقيل شحاته من منصبه عقب انقلاب 3 يوليو 2013 بساعات.

و(للحديث بقية)؛

القدس.. بين التهويد والتقسيم

جيمس زغبي الاتحاد 8\10\2017

طرح مجموعة من الأعضاء في حزب الليكود الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خطة لفصل الأحياء التي يقطنها فلسطينيون في القدس، بطريقة مماثلة لما حدث في مدينة الخليل. ويرى البعض في هذه المحاولة علامة إيجابية على أن حكومة نتنياهو ربما تدرس أفكاراً لإنهاء حكمها المباشر لزهاء 300 ألف فلسطيني. ولكن في الحقيقة، تبدو النية مختلفة تماماً.

والقصد من وراء الخطة مالي وعنصري في آن واحد، ذلك أنه بتخلي إسرائيل عن المسؤولية عن تقديم المساندة المالية لأولئك الفلسطينيين، فستوفر المليارات من الدولارات. وفي الوقت ذاته، عندما تخلِّص نفسها من مسؤولية 300 ألف فلسطيني، فستضمن بذلك الهيمنة الديموغرافية اليهودية في الجزء المتبقي من القدس المقسمة.

وبالطبع، لا تأخذ الخطة في الحسبان مصير الفلسطينيين الذين ستتركهم إسرائيل، وبعيداً كل البعد عن أن ينالوا حريتهم، سيظل أولئك المواطنون الفلسطينيون أسرى محاصرين بين جدار الفصل العنصري ومتاهة المستوطنات. وسيبقون منعزلين فقراء مفصولين عن بقية الضفة الغربية، وسيُمنعون من القيام بأعمال تجارية مع بقية العالم خارج الجدار.

وبغض النظر عما إذا كانت تلك الخطة المقترحة ستوضع موضع التنفيذ يوماً ما، فمن الواضح أن سياسة إسرائيل بشأن القدس، منذ احتلالها الجزء الشرقي من المدينة، تمضي في الاتجاه ذاته. فقد سعت إلى التوفيق بين أمرين هما: السيطرة على المدينة، و«تهويد طبيعتها». وكان لذلك أثر مروّع على حياة الفلسطينيين في المدينة وأحيائها.

وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي، كانت القدس محوراً للنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني. ولم تكن المدينة فقط مقراً للمواقع والمؤسسات الدينية في فلسطين، وإنما كانت أيضاً وجهة لمئات الآلاف من الفلسطينيين في أرجاء الأراضي المحتلة الذين يأتون للعمل أو التسوق أو الالتحاق بالمدارس أو تلقي العلاج الطبي أو الحصول على الخدمات الاجتماعية، أو حضور الفاعليات الثقافية، أو الحصول على مشورة المتخصصين في المجالات كافة.

وبعد أن احتل الإسرائيليون الأراضي الفلسطينية كافة في عام 1967، لم يعد من السهل دائماً بالنسبة للفلسطينيين الوصول إلى المدينة، وإنما كان هناك إغلاق للمداخل من حين إلى آخر ونقاط تفتيش لطالما قاومها الفلسطينيون. ولكن على رغم العقبات التي وضعتها سلطات الاحتلال، ظلت القدس محوراً جاذباً.

والطريقة التي تسيطر بها سلطات الاحتلال على المفاهيم هي بتسمية ما صنعته أيديها. فقد أطلقت على سبيل المثال اسم «القدس الكبرى» على تقسيماتها. وعندما أعلن الإسرائيليون عن ذلك الوهم بعد سنوات من حرب عام 1967، لم تشمل الجزء الشرقي من المدينة فحسب، ولكن جزءاً كبيراً من أراضي الضفة الغربية، تضمن 28 قرية فلسطينية أخرى، ولتغطية جريمة الضم غير القانونية، بدأت إسرائيل بتسمية تلك القرى بـ«الأحياء العربية»، بينما تشير إلى مستوطناتها بـ«الأحياء اليهودية» في القدس.

وتغيرت حياة الفلسطينيين بصورة جذرية في عام 1994، بعد قيام إرهابي يهودي بمذبحة لـ29 مصلياً مسلماً في مسجد الخليل. وحينئذ فرض رئيس الوزراء آنذاك إسحاق رابين «إغلاقاً» لم يتم رفعه أبداً. وخلال السنوات اللاحقة، أصبح الإغلاق أشد إحكاماً. وأضحى من الصعب الحصول على تصاريح دخول إلى المدينة. وتم إغلاق المؤسسات الفلسطينية فيها، وتم إخطار المنظمات الأجنبية بأنها ممنوعة من عقد اجتماعاتها ذات الطبيعة السياسية مع الفلسطينيين في المدينة.

وأثناء ذلك كله، كانت المستوطنات تُبنى وتتسع رقعتها. وحتى قبل شروع إسرائيل في بناء جدارها العنصري، باتت القدس محوطة بحاجز خرساني من المستوطنات الإسرائيلية المتسعة التي تتعرج صعوداً وهبوطاً لتحيط بالمدينة مثل سور حول مساكن اليهود! وظلت قرى فلسطينية صغيرة محصورة بداخلها، وتمت مصادرة أراضيها من أجل بناء المستوطنات، وتضاءلت الآن تلك المجتمعات القديمة أمام المجمعات السكنية الإسرائيلية الجديدة، التي تخنقها حرفياً. وما يزيد الأمر صعوبة، أن هناك طرقاً سرية التفافية تشق تلك المجتمعات وتعزل الفلسطينيين أكثر عن بعضهم، وتستحوذ على أراضيهم، وتمنعهم من الوصول إلى قلب «القدس العربية».

وكان تأثير تلك السياسات مباشراً، وقد أحسّ بوطأتها الفلسطينيون في جوانب الحياة كافة. وبعد أعوام قليلة من فرض الإغلاق الدائم على القدس، ارتفعت معدلات البطالة هنا وفي المناطق المحيطة بها، إلى مستويات صادمة. ولأن الفلسطينيين في الضفة الغربية لم يعد بوسعهم دخول المدينة بسهولة، تعين على الشركات والمرافق الاجتماعية والطبية ومرافق الخدمات المهنية إغلاق مقارها.

وبالطريقة ذاتها، تم تمهيد الساحة لهذه الخطة التي تم تقديمها إلى نتنياهو. وتلك الخطة تهدف ببساطة إلى حل «مشكلة ديموغرافية» عن طريق عزل 300 ألف فلسطيني عن القدس، وتوفير مبالغ طائلة. وفي

الوقت ذاته، تزيد الفلسطينيين فقراً إلى فقرهم، وتحكم السيطرة عليهم، وتصبح القدس مثل الخليل، وفي محاولة لتغيير المفاهيم، ستقول إسرائيل: «إنها حررت الفلسطينيين»، ولكنهم في الحقيقة سيبقون أسرى للاحتلال!

مصادر خاصة لـ "القدس": السنوار والحيّة سينضمان لوفد حماس لاجتماعات القاهرة

غزة – "القدس" دوت كوم – خالد أحمد – 2017\10\8

علمت "القدس" من مصادر خاصة أن باقي أعضاء وفد "حماس"، الذي سيلتقي وفد حركة "فتح" بعد غد الثلاثاء في العاصمة المصرية القاهرة في إطار محادثات المصالحة، تم تحديد جميع أعضائه.

وذكرت المصادر أنه سينضم للوفد قادمًا من قطاع غزة، رئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار، ونائبه في الإقليم، رئيس مكتب إعلام الحركة الدكتور خليل الحية، إضافة إلى رئيس ملف العلاقات الوطنية في قطاع غزة الدكتور صلاح البردويل، كما سينضم إليهم روحي مشتهى المتواجد حاليا في القاهرة.

وأمس، ذكرت "القدس" أن وفد حماس المركزي لمباحثات القاهرة سيترأسه نائب رئيس مكتبها السياسي العام، ورئيس الحركة في اقليم الضفة الغربية القيادي صالح العاروري، برفقة حسام بدران مفوض مكتب العلاقات الوطنية المركزي في الحركة.

الجدير بالذكر أن العاروري وبدران هما أيضًا ممثلا إقليم الضفة الغربية عن حركة حماس.

وسيضم الوفد ممثلين عن إقليم الخارج وهما أعضاء المكتب السياسي، الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس وفود "حماس" للحورات مع "فتح" طوال السنوات الماضية، (رئيس مكتب التخطيط السياسي والعلاقات الدولية الحالي في الحركة) وعزت الرشق، مسؤول مكتب العلاقات العربية والإسلامية الحالي في الحركة.

وسبق للرشق كذلك أن شارك في عدة جلسات حوار مع حركة "فتح" طوال السنوات الماضية، وكان مسؤولا عن مكتب إعلام حماس في حينها.

«حماس» تقول إنها ستشارك في الحكومة المقبلة لكنها لن تناقش سلاحها

الحركة قد ترشّح شخصيات مقربة منها لشغل حقائب وزارية لتفادي إشكالية «الاعتراف بإسرائيل»

رام الله: كفاح زبون الشرق الاوسط 8\10\2017

قالت حركة حماس، إنها ستشارك في حكومة «الوحدة الوطنية» التي يفترض أن يتم تشكيلها لاحقاً ضمن تفاهمات المصالحة، تمهيداً لإجراء انتخابات عامة. وسيناقش وفد من الحركة مع وفد آخر من «فتح» تفاصيل هذه الحكومة في لقاءات مرتقبة في القاهرة تبدأ الثلاثاء.

وقال مسؤول ملف العلاقات الوطنية في «حماس» حسام بدران، الذي سيشارك في هذه اللقاءات، «إن حكومة وحدة وطنية تعني مشاركة حقيقية لكل الفصائل الفلسطينية الفاعلة، و(حماس) في مقدمتها». وأضاف: «هذا حق للجميع، بل هو واجب المرحلة أيضاً، وشعبنا يستحق أن يختار من يقوده على طريق الخلاص من الاحتلال».

وتابع أن «المرحلة الحالية تتطلب مشاركة كل الفلسطينيين في تحمل المسؤوليات عن الشعب الفلسطيني، وتحديد آليات مقاومة الاحتلال ومواجهته».

ولم يتضح بعد ما إذا كانت «حماس» ستشارك بشكل مباشر، أم ستختار من يمثلها من المستقلين. وتمثل مشاركة «حماس» بأسماء معروفة إحدى العقد التي يمكن أن تستعصي أمام المصالحة، بسبب طلب إسرائيلي – أميركي من أي حكومة قادمة الاعتراف بإسرائيل.

وقالت مصادر لـ«الشرق الأوسط» إنه قد يُصار إلى اختيار شخصيات غير معروفة بانتمائها المباشر لـ«حماس» والفصائل الأخرى، لشغل حقائب وزارية، وذلك حتى يتسنى للحكومة الالتزام ببرنامج «منظمة التحرير»، وتفادي اضطرار «حماس» إلى «الاعتراف بإسرائيل».

ومثّل برنامج الحكومة في وقت سابق مشكلة لم تستطع الحركتان حلها، إذ أصرت «فتح» على أن برنامج الحكومة هو برنامج «منظمة التحرير»، وقالت «حماس» إنه يجب تعديله، لكن «حماس» تقول اليوم إنها لن تضع عقبات في طريق المصالحة.

وقال خليل الحية، عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، إنه لا يوجد شيء يمكن أن يقف أمام المصالحة إذا ما توافرت قناعة الشراكة والعمل الموحد. وأضاف أن الحركة «ذاهبة للمصالحة الفلسطينية بعقل مفتوح ومرونة من شأنها أن تُنجح لقاء القاهرة المنتظر». وتابع الحية في كلمة في مؤتمر نظمه «مركز

مسارات»: «حماس معنية بنجاح المصالحة». وأردف: «هناك فرصة حقيقية لإنهاء الانقسام الفلسطيني، الحالة نضجت عند الجميع». وشدد على أنه «من الخطأ أن نضع ألغاماً في الطريق قبل بدء الحوار».

ورسم الحية الخطوط العريضة للطريقة التي تفكّر فيها «حماس» بشأن المصالحة. وقال إن حركته تؤمن بوجود رئاسة وسلطة وحكومة ومجلس تشريعي واحد يمثّل الكل الفلسطيني، ويدير شؤون حياة الفلسطينيين على قاعدة «خدمة المواطن ودعمه وليس على حساب مستقبل القضية».

وتحدث الحية عن حكومة واحدة تحكم الضفة وقطاع غزة، بما في ذلك قوى الأمن، لكنه تعهد بأن يبقى «سلاح المقاومة» خارج النقاش. وقال: «سلاح المقاومة ليس قابلاً للنقاش... هناك اتفاق سابق حول ذلك». وتطرق الحية إلى ملف ثالث، وهو ملف «منظمة التحرير»، وقال إن المنظمة يجب أن تحتضن الجميع ولا تبقى «أسيرة للتفرد».

والملفات التي تحدث عنها بدران والحية تشكل أهم الملفات التي سيبحثها وفدا «حماس» و«فتح»، ويضاف إليها ملف موظفي حكومة «حماس» السابقة. ويفترض، بحسب اتفاق المصالحة، أن تجتمع حركتا «فتح» و«حماس» في القاهرة، الثلاثاء، من أجل مباحثات تتعلق بتمكين «حكومة الوفاق» في غزة، عبر حلول لملفات الأمن والمعابر والحدود، وأخرى تتعلق بتفاهمات حول تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات عامة.

ويضم وفد «فتح» عضو اللجنة المركزية عزام الأحمد الذي سيرأس الوفد، إلى جانب حسين الشيخ، وأبو ماهر حلس، وروحي فتوح، وهم أعضاء في «مركزية فتح»، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، ونائب أمين سر المجلس الثوري لحركة «فتح» فايز أبو عيطة. أما وفد «حماس» فيضم صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، الذي سيرأس الوفد، وسيضم أعضاء المكتب السياسي موسى أبو مرزوق وحسام بدران وخليل الحية وعزت الرشق وروحي مشتهى، وقد ينضم إليهم قائد «حماس» في غزة يحيى السنوار.

وقال مشتهى إن «لقاءات القاهرة ستناقش تنفيذ اتفاق القاهرة 2011 من الألف إلى الياء». وأضاف مشتهى، الذي يعد ممثّل «حماس» في القاهرة ويقيم هناك، «أن القضية الأهم المطروحة على الطاولة قضية دمج الموظفين الحكوميين». وترفض الحكومة الفلسطينية دمج موظفي «حماس» دفعة واحدة. وتريد «حماس» تفريغ نحو 43 ألف موظف مدني وعسكري فوراً في حكومة رامي الحمد الله عندما تتسلم قطاع غزة، لكن حركة «فتح» رفضت ذلك في جلسات سابقة، وقالت إنه لا يمكن للحكومة استيعابهم دفعة واحدة. وتم التوافق سابقاً على تشكيل لجنة إدارية لمعالجة هذا الملف.

واقترح الحمد الله على «حماس» في وقت سابق أن تسمح لموظفي السلطة بالعودة إلى أعمالهم، ثم يتم بعد ذلك حصر الشواغر في كل الوزارات، على أن تكون الأولوية في التوظيف لموظفي الحركة، ويتم صرف مكافآت للباقين، لكن «حماس» رفضت.

وأكد الحمد الله، الأسبوع الماضي من غزة، أن اللجنة الإدارية القانونية ستبقى هي المكلفة ببحث شؤون موظفي غزة، وقال: «إن موضوع الموظفين بغزة ليس سهلاً، لكن يمكن معالجته ضمن اللجنة المختصة».

"الشرق الأوسط": سلاح "القسّام" ودور دحلان... عقبتان أمام الجولة الثانية من المصالحة

أمد/ القاهرة: 8\10\2017

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار فلسطينياً وعربياً إلى القاهرة غداً (الاثنين) ترقباً لما ستسفر عنه جولة المفاوضات المكملة لاتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس»، تلوح في أفق المحادثات عقبتان رئيسيتان فندتهما مصادر في الحركتين تحدثت لـ«الشرق الأوسط»، وحددتهما بملف سلاح "كتائب عز الدين القسام" (الجناح العسكري لحماس)، وإسناد دور للقيادي الفتحاوي السابق محمد دحلان، وفقا لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية..

ووفق ما أفاد مسؤولون في "فتح" و"حماس"، قبيل انطلاق المفاوضات التي ترعاها مصر، فإن الأولى تتمسك بأن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية هي صاحبة القرار في استخدام السلاح، وتجنب تكرار "نموذج حزب الله اللبناني في فلسطين"، بينما تضع "حماس" ما وصفه ناطق باسمها "خطاً أحمر" أمام "سلاح المقاومة".

وقبل يومين، قال رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، خلال اجتماع للجنة المركزية لحركة "فتح"، إن اللقاء المقبل مع "حماس" في القاهرة "هام لوضع الأسس والبحث في التفاصيل الخاصة بتمكين الحكومة الفلسطينية والخطوات المقبلة، وإتمام الاتفاق يحتاج إلى جهد وتعب ونوايا طيبة، ونرجو أن تتوفر هذه النوايا عند الجميع".

وقال القيادي البارز في "حماس" فوزي برهوم لـ"الشرق الأوسط"، إن "مسألة سلاح (كتائب القسام) لم تكن مطروحة من قبل أي طرف فلسطيني، ولا في أي محطة من محطات الحوار"، مضيفاً أن "سلاح المقاومة دوره مكمل لسلاح السلطة والحكومة، فالأول لحماية الشعب الفلسطيني من العدوان، والثاني لحماية الجبهة الداخلية".

الموقف نفسه عبّر عنه الناطق باسم "حماس"، عبد اللطيف القانوع، قائلاً لـ"الشرق الأوسط" إن سلاح كتائب القسام "خط أحمر" وغير قابل للنقاش، مضيفاً: "نحن في حركة حماس معنيون بإنجاح المصالحة، وأن يكون قرار السلم والحرب بالتنسيق مع بقية الفصائل".

وفي المقابل، يرى معتمد حركة "فتح" بالقاهرة، سميح برزق، أن القضايا كلها مطروحة للنقاش لإتمام المصالحة، معتبراً أن "حماس" أقدمت على خطوة وصفها بـ"الجبارة". واستكمل برزق في تصريحاته لـ"الشرق

الأوسط": "المصالحة لا يمكن تحقيقها بكبسة زر، فهناك الكثير من الملفات التي يجب حسمها مثل المصالحة الاجتماعية، وغيرها، والتي ستحل بالتدريج".

وتطرق القيادي الفتحاوي إلى الخلاف بشأن السلاح، وأكد موقف حركته بالقول: "إننا لن نسمح بتكرار نموذج حزب الله في غزة، ولذلك فالقرار السياسي هو الذي يجب أن يتحكم في قرار الحرب"، لافتاً إلى أنه من بين المقترحات المطروحة على طاولة المصالحة "إحضار 3 آلاف عنصر أمني تحت إمرة الرئيس أبو مازن إلى القطاع لإدارة الشؤون الداخلية بموجب قيادة موحدة".

ويبدو إسناد دور للقيادي السابق بحركة "فتح"، محمد دحلان، عقبة ثانية في طريق مباحثات المصالحة، وفي حين يتمسك برزق بالقول إن دحلان "مطلوب رسمياً للقضاء الفلسطيني، ولا يمكن لأحد التدخل في أعمال السلطة المستقلة"، يعتبر القانوع أن علاقة "حماس" بدحلان طبيعية في إطار إنساني واجتماعي وسياسي، مؤكداً أن "حماس تبني علاقات مع الجميع، وليس لديها تحفظ بشأنه".

بن مناحيم: الرئيس الفلسطيني لا زال يخشى من "فخ" و يريد مصالحة متدرجة وإبقاء عوامل الضغط

ترجمة الحدث – سما 8\10\2017

كتب المستشرق الإسرائيلي يوني بن مناحيم تحليل للمصالحة الفلسطينية، و فيما يلي نص التحليل مترجم:

الرئيس الفلسطيني لا زال يخشى من "فخ" نصبته له حركة حماس لذا فأنه سيتقدم نحو المصالحة بالتدريج.

مصر تناور امام إسرائيل والولايات المتحدة من أجل تجاوز الشروط التي وضعها نتنياهو وترامب للمصالحة.

قيادة حماس عممت على قادتها بعدم الخروج بتصريحات إعلامية نقدية حول المصالحة من اجل عدم تعكير الأجواء عشية جولة المحادثات بينها وبين فتح في القاهرة هذا الأسبوع.

مصادر في حركة فتح اعلمتني أن استراتيجية الرئيس قائمة على انجاز المصالحة على مراحل مع الإبقاء على اليد على النبض والإبقاء على عوامل الضغط لذا لم ترفع الاجراءات التي اتخذت ضد غزة حتى اليوم.

حماس بالمقابل معنية بأن تنجز المصالحة بشكل فوري والذهاب الى صفقة شاملة تضمن تقاسم " الكعكة" بينها وبين فتح وتخشى ان يحاول أبو مازن كسب الوقت من اجل افراغ المصالحة من مضمونها.

الرئيس امر بتشكيل طاقم خاص من كبار قادة فتح لدراسة كل الاتفاقات السابقة مع حماس في العشر سنوات الأخيرة حيث قالت مصادر في فتح إن اتفاق القاهرة الذي تستند اليه المصالحة الحالية تقادم وهناك تغيرات حدثت على الأرض تستدعي إعادة صياغته، بينما ترى حماس أن هدف محادثات القاهرة هو بحث اليات تطبيقه.

حول مصر ودورها امام الولايات المتحدة وإسرائيل قال بن مناحيم إن مصر تناور بين الدولتين للالتفاف على الشروط التي وضعها نتنياهو وجرينبلات وتحديدا في قضية السلاح الذي يفترض أن يكون العقبة الأساسية وعلى ضوء اعلان الرئيس الفلسطيني لن يقبل استنساخ تجربة حزب الله في لبنان.

مصر قررت ومن أجل عدم تفجر المباحثات تأجيل البت في موضوع سلاح المقاومة الى ما بعد الاتفاق على موضوع الانتخابات والبرنامج السياسي الموحد والمفاوضات مع إسرائيل.

السلطة ودول عربية توقفان مشروعًا يدين "إسرائيل" باليونسكو

القدس المحتلة – ترجمة صفا 8\10\2017

قالت صحيفة عبرية، اليوم الأحد، إن مجوعة الدول العربية بالإضافة للسلطة الفلسطينية تراجعت عن نيتها طرح مشروع قرار يدين "إسرائيل" بمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.

وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية إن مشروع القرار ينص في الأساس على إدانة "إسرائيل" على سياسيتها في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، إذ تعد هذه المرة الأولى منذ العام 2013 التي يتم التراجع فيها عن مشروع قرار في اليونسكو المنعقد في باريس.

ونقلت عن مصدر إسرائيلي مسئول بوزارة الخارجية أن الدول العربية قررت سحب مشروع قرار الإدانة بعد مساعي دبلوماسية سرية الأسبوع الماضي بين رئيس اللجنة الإدارية لليونسكو "مايكل فربس" والسفير الإسرائيلي في اليونسكو "كرمل شاما هكوهن"، والسفير الأردني لدى المنظمة "مكرم قيسي".

وأضاف أن التراجع العربي جاء بتدخل أمريكي ودول غربية، إضافة لتدخل المبعوث الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط "جيسون غرينبلت"، وجرى الاتفاق في نهاية المطاف على سحب مشروع القرار ومشروع آخر الآن وتأجيل طرح هذه المشاريع لنصف عام قادم.

مصالحة أم مقامرة؟

عوض عبد الفتاح عرب48 8\10\2017

منذ أوسلو، لم تظهر قوى معارضة حقيقية لهذا الاتفاق سوى حركة حماس. فقد تصدت له بالسيف والقلم وأربكت الموقعين عليه. في حين أن القوى اليسارية الفلسطينية ذات الخطاب الجذري التاريخي التي أعلنت رفضها له تكيّفت معه، وانخرطت في السنوات الخمس الأولى تحت سقفه، إلى أن اتضح لقيادة حركة فتح خديعة أوسلو وسقوط الوهم نهائيا، فانخرط الجميع في الانتفاضة الثانية التي جاءت كتطورٍ موضوعي عاصفٍ وليس مخططا. فلو لم يدخل شارون إلى المسجد الأقصى، ما كان أحد ليعرف ما إذا كانت ستنشب الانتفاضة في وقت قريب، وما هي الأشكال الي ستتخذها. قدّم الشعب الفلسطيني الذي انتفض عفويا تضحيات جسام، وأظهر شجاعةً واقداما قل نظيرهما. لكن الإدارة الكارثية لهذه الانتفاضة، وتوزع مراكز القرار، والتصرف كدولة مقابل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أقوى جيوش العالم، حال دون تحقيق أهداف الانتفاضة، ألا وهو دحر المشروع الاستيطاني عن أراضي الضفة والقطاع، والتموضع على عتبة الاستقلال.

بعد خبوّ الانتفاضة، ولأسباب دولية وإقليمية، وبسبب طبيعة القيادة التي فُرضت على الشعب الفلسطيني بعد استشهاد ياسر عرفات، تم تقويض الثورة وحركة التحرر الوطني الفلسطيني بالشكل الذي عرفناه منذ عام 1965. غرقت قياده السلطة الفلسطينية في منطق الدولة وخرافة بناء اقتصاد في ظل الاحتلال، فانتهى بنا الأمر الى مركبٍ في بنية ومنظومة المشروع الكولونيالي. وتشوهت علاقة الفلسطيني بقضيته، وتبددت مفاهيم وقيم التحرر الأصيلة واختفى التعريف السياسي الواقعي للعدو. فبات الكيان الكولونيالي الاقتلاعي يسمى الطرف الآخر. في حين أن هذا "الطرف الآخر" واصل التصرف بكل سياساته ومواقفه وإستراتيجياته على مدار اللحظة كعدو سافر، وبدون رتوش وكمستعمر كولونيالي لا يرحم ولا يقيم أي اعتبار للمواثيق الدولية. وقد طولبت القادة الفلسطينية مما يسمى بالمجتمع الدولي بإثبات حسن النوايا تجاه العدو الإسرائيلي في حين كان هو العكس.

هي مرحلة كارثية بكل معنى الكلمة، على المستوى السياسي الاقتصادي والثقافي الأخلاقي، لم يُبدد بعضاً من عتمتها سوى المبادرات المستقلة واللجان الوطنية المستقلة مثل لجان العودة واللجنة الوطنية للمقاطعة، وأبطال الهبات الشعبية المتقطعة والمحدودة فضلا عن المثقفين الملتزمين.

على الجانب السياسي، استأثرت سلطة رام الله بقرار المفاوضات، متنصلة من واجب ومبدأ المقاومة ومجابهة المستعمر، ومارست من الموبقات والانحرافات تجاه العدو ما لم تمارسه أي حركة تحرر في تاريخ

حركات التحرر العالمية. من جانب آخر، استأثرت حركة حماس بقرار الحرب، واضطرت إلى خوض ثلاث حروبٍ دفاعية بطولية ضد العدو الإسرائيلي من قلب الحصار. دفعت خلالها تضحيات كبيرة على مستوى قياداتها وكوادرها. ولكن بسبب الانقسام واستمراره طيلة هذه الفترة، ناهيك عن أوضاع العالم العربي لم تحقق هذه الحروب هدفها الرئيسي ألا وهو إزالة الحصار الإجرامي بل عمقت المعاناة الشعبية. ومع ذلك فإن إسرائيل فشلت في كسر شوكة المقاومة رغم الوحشية التي اعتمدتها في حربها القذرة ضد قطاع غزة. والمفارقة أن الضغوط العربية المحيطة تقوم الآن بهذا الدور القذر، أي ما عجز عنه العدوان الإسرائيلي.

طيلة هذه الفترة، التي شهدت فيها المنطقة المحتلة عام 1967، ظهور سلطتين فلسطينيتين غاب اليسار الفلسطيني عن المشهد السياسي والشعبي، بل تحولت أوساط منه الى شاهد زور على مشروع السلطة الفلسطينية بالإضافة الى ظاهرة الأنجزة. ولم يتبلور في المقابل تيار ثالث قوي ومنظم يقدم رؤيا سياسية وأيديولوجية بديلة وكذلك إستيراتيجية كفاحية. على هامش كل هذه التطورات ظهرت ونمت مبادرات سياسية بديلة، وانفجرت بين الحين والآخر هبات شعبيةُ بطولية في مناطق جغرافية محدودة. وبموازاة ذلك ظهرت اجتهادات فكرية نقدية خلاّقة. ولكن كل هذه التطورات التي وصفت بالفضاء الثالث لم تتحول إلى تيار ثالث كاسح يبدّل المشهد السياسي الفلسطيني برمته. ويمكن القول إن كلا السلطتين ساهمتا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في كبح جماح أي مبادرة في هذا الاتجاه.

المصالحة تُفرض من فوق

ليست جهود المصالحة المتسارعة حصيلة نضوج وطني أو حصيلة وعي جديد أو نتاج حراك اجتماعي ميداني من القاعدة. هي ليست استجابة لنداءات الشعب ولا لنداءات المبادرات التي أطلقتها في السنوات الأخيرة مجموعة واسعة من الشخصيات الوطنية السياسية والأكاديمية. إنما هي حصيلة أزمات داخلية لطرفي الانقسام، وحصيلة تغيرات إقليمية واصطفافات مصلحية مفاجئة بين دول المنطقة على خلفية الحرب على الإرهاب وانتصار الثورات المضادة.

ما معناه أن الدافع الرئيسي لهذا الحراك الفلسطيني الرسمي نحو المصالحة جاء ليلبي في الأساس المصالح المؤقتة لطرفي الانقسام ومصالح الراعي لهذه المصالحة النظام المصري الذي بات أكثر حلفاء إسرائيل ائتمانا، والطامح لتثبيت حكمه الدموي والمحتاج إلى التعاون في حربه ضد الجماعات الإرهابية في سيناء التي ما كان لعملياتها أن تتوسع لولا إقدام عبد الفتاح السيسي على ارتكاب جريمة الانقلاب ومجزرة

رابعة غير المسبوقة في تاريخ مصر القديم والحديث. ولو جاءت عمليه المصالحة الجارية من تحت لكان مضمونها مختلف، بل مُتسق مع قواعد المشروع الوطني والتحالفات السوية.

إن هذا النمط من السلوك السياسي هو استمرار لسلوك قديم لمنظمة التحرير الفلسطينية (سلوك أبوي) تتبعه الآن حركة حماس، ألا وهو تغييب الجماهير عن عملية صنع القرار والتعامل مع هذه الجماهير كأداة وليس كهدف وصاحبة المصلحة في التحرر والانعتاق، أو التعامل مع هذه الجماهير من خلال التهميش والتجاهل في مفاوضات مع إسرائيل في حالة السلطة الفلسطينية. إذ أنه باسم مصلحة هذه الجماهير جرى ويجري التنسيق الأمني الشائن، وباسمها تُخاض الحروب وباسمُها ينفذ الانقسام وباسمها تجري المصالحة دون استشارتها أو سؤالها حول الشروط والمضامين أو الأهداف.

لا يوجد فلسطيني واحد إلا ويريد المصالحة والوحدة الوطنية وقيادة وطنية ذات رؤيا واضحة، ولكن من حقه أن يعرف لماذا جرى الانقسام، ولماذا استمر كل هذا الوقت، ولماذا يتم تغيير المواثيق، ولماذا العودة إلى التصالح والتحالف مع أنظمة العار.

من حق هذه الجماهير أن لا تتعرض لخيبة تاسعة وعاشرة وأكثر، جراء نكسة جديدة تصيب جهود المصالحة. هناك أصوات من داخل حركة حماس تقول إن الحركة، وبالتحديد قيادة يحيى السنوار، ذهبت بعيداً في التنازلات لصالح سلطة رام الله، وهناك في سلطة رام الله من لا يزال يشك في نوايا حماس وينصح في عدم الاستعجال في رفع الإجراءات العقابية التي فرضها أبو مازن على قطاع غزة. ورئيس السلطة محمود عباس نفسه يطلق تصريحات تحذر من نموذج المقاومة والسلطة ويشترط بأن يكون هناك "دولة واحدة، وسلاح واحد، وجهاز أمن واحد". وهذا يعني أن يكون قطاع غزة كحال الضفة الغربية محكوما بمنطق التنسيق الأمني مع إسرائيل، وجزءا من منظومة المشروع الكولونيالي.

هو يدرك أزمة حماس، وأنهّا تحتاج بصورة ماسة للخروج من عزلتها وللنجاة كحركة سياسية بعد أن فقدت حلفاء سابقين، وتخلت عن حلفاء آخرين لأسباب براغماتية أو لأسباب مبدئية، على خلفية موقفها من الثورات العربية. وقد تكون حماس مدفوعة بالاعتقاد أنها تريد أن تكسب الوقت. أي أن تمرر هذه الفترة العصيبة من خلال تقديم تنازلات مؤلمة، وهذه مغامرة ليست محسوبة. وقيادة الحركة الجديدة ليست جاهلة لسلسة التنازلات الي قدمتها حركة فتح والمآل الذي وصلت إليه في علاقتها مع إسرائيل والمشروع الوطني الفلسطيني، لكنها تعتقد أنها تستطيع أن تناور، وتقدم التنازلات دون أن تتخلى عن سلاح المقاومة، وأنها تستطيع أن تنزل عن شعار فلسطين التاريخية، وتتبنى دولة في الضفة والقطاع وربما في القطاع وحده طالما هي ممتنعة عن الاعتراف بإسرائيل. ولكن هذه النظرة ستصطدم بمعارضة الأطراف الدولية

وبالأساس بالإمبريالية الأميركية التي رفعت الفيتو عن جهود المصالحة، بهدف عزل حماس أو دفعها إلى التخلي عما تبقى من ثوابت وطنية. ومن حق المرء أن يخشى من إمكانيه المضّي في التنازلات تحت ضغط المحور الرجعي المستبد.

يعرف الطرفان، قيادات حركة حماس وحركة فتح، أن لا حل سياسيا عادلا (نسبيا) في الأفق. فالولايات المتحدة ما عاد يعنيها حل أو وهم الدولتين وهي بذلك منسجمة مع موقف إسرائيل وموقف اليمين العلماني والديني، ويدركان أن بقاءهما خارج التحركات الدولية والاصطفافات الإقليمية المفاجئة الحاصلة، يعني انهيارهما، إما بفعل الحصار الإجرامي والفشل في إدارة القطاع وما يمكن أن يجره من حرب مدمرة رابعة، أو من احتجاجات واسعة تهز أركان سلطة حماس، أو بفعل تأثيرات تغوّل المشروع الكولونيالي في الضفة والقدس وتهديدات اليمين الإسرائيلي باستبدال قيادة السلطة بمحمد دحلان أو انفجارات شعبية قد تندلع هذه المرة ضد الاحتلال والسلطة معا.

ما العمل؟

ليس واضحاً كيف ستؤول إليه جهود المصالحة الحالية، خاصة وأن القضايا الكبرى لا تزال غير مبتوت بها، مثل سلاح المقاومة، إستراتيجية المواجهة، والحلول مع إسرائيل وكيفية التعامل مع المجتمع الدولي وغيرها.

لا شك أن المبادرة الحالية، تبدو أكثر جدية، بغض النظر عن مضامينها، وأن هناك تفاؤلا، حذرا على المستوى الرسمي والشعبي. ولكن التجربة الماضية الفاشلة، وكذلك التنازلات التي قدمتها حركة حماس، ووجود شركاء دوليين (غربيين وصهاينة) وعرب معنيين في ترويض حماس، كحركة مقاومة، وتحركهم مصالح تتجاوز القضية الفلسطينية، إلى تثبيت حكم السيسي في مصر، وفي السعودية والإمارات، وتوطيد مصالح إسرائيل المرتبطة عضويا بمصالح الإمبريالية الأميركية. كل ذلك يدفعنا إلى التقدير بأن وصول جهود المصالحة إلى مبتغاها، لا يعني تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني الحقيقية، بقدر ما يعني تحقيق الأهداف الفئوية للطرفين.

كلاهما يراهنان على النجاح في إثبات أهليتهما ليس أمام الشعب الفلسطيني بل أمام المحور المعادي للآخر، من خلال تقديم التنازلات الكبيرة لنيل رضى الرعاة الإقليميين والدوليين، إنها حرب النجاة.

هل يعني هذا أن شعبنا لن يستفيد من ذلك؟! هذا سؤال مهم ولا بد من معالجته.

منطقيا من المفروض أن تؤدي هذه المصالحة إلى تخفيف المعاناة اليومية لشعبنا، خاصة لشعبنا الصامد في قطاع غزة. وهو بحد ذاته أمر هام، وتوفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي والتعليمي والمادي هو واجب وحق إنساني. ولكن، هل سيندرج هذا الاتفاق والتقارب ضمن الهدف الإستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية أي إزالة الحصار التحرر من المشروع الكولونيالي الإجرامي؟ هناك علامة سؤال كبيرة على ذلك.

الكل يدرك أن الإدارة الإمبريالية الأميركية الحالية بزعامة التاجر الأهوج، دونالد ترامب، ليس واردا عندها موضوع "الدولتين"، فالأولوية هي عقد صفقة إقليمية تطبيعية مع أنظمة عربية فاجرة، ساقطة وطنيا واخلاقيا.

ليست القضية الفلسطينية بالنسبة لأنظمة العرب قضية وطنية، وليست قضية سياسية عادلة بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي، بل هي عبء يجب التخلص منه، في مواجهة الإرهاب وضمان دوران عجلة ماكينة الرأسمال المتوحش، ولتثبيت أركان الاستبداد والثورات المضادة. هذه هي أيضاً شروط ترسيخ المشروع الصهيوني.

كيف يتصرف الشعب الفلسطيني، وخاصة نخبِه التي تجاهد بالقلم والفكر وفي الميدان خارج بنية السلطات الفلسطينية حتى اليسار الرجعي المتكيّف مع أوسلو والمتحالف مع أنظمة الاستبداد والثورات المضادة والمناهض لحركة الشعوب العربية؟

إن الاطمئنان لهذه المصالحة الجارية، والاسترخاء الكامل في حضن الآمال التي تنبعث منها هو بمثابة السير في نفق جديد قد ينتهي إلى كارثة جديدة، إضافة إلى كارثتي أوسلو والانقسام. إن من شأن القعود والانتظار أن يساند هذه المغامره.

إننا أمام واقع جديد، علينا الاعتراف به وليس بشرعيته، يتمثل في تشكل محور دولي وعربي يريد أن يأخذ المصالحة إلى مكان بعيد عن أهداف الشعب الفلسطيني مستغلا آثار الحصار الإجرامي، وآثار المشروع الكولونيالي وضعف القيادات الفلسطينية. بل إنه يسعى إلى تصفية قضية فلسطين كقضية تحرر وطني وإنساني. لن تكون عدالة القضية هي المرجعية بالنسبة لهذه القوى بل ميزان القوى ومصالحها المباشرة. وقد يسأل البعض: ماذا يمكن لشعبنا أن يفعل طالما السلطتان غزة ورام الله تسيران في إطار هذا المحور، وبعد انتصار الثورات المضادة؟ هنا تصبح مهمة تشكيل التيار الثالث، أكثر الحاحا من أي وقت مضى. إنه الصوت الوحيد، وإن كان غير منظم بعد، الذي يمكن أن يشكل الدينامو والمحرك والمحشّد للرأي العام الفلسطيني حول مشروع التحرر الوطني الفلسطيني، والتمسك بالثوابت الوطنية والديموقراطية.

وإذا كان هذا المسار قد انطلق، فإن التيار الثالث يستطيع على الأقل ردع الطرفين عن الإيغال في المزيد من التنازلات، وقد يُراكم قوة مؤثرة إذا ما أجاد التنسيق بين أوساطه، واتخذ أشكالا متقدمة من العمل الشعبي، فضلاً عن الإعلامي والثقافي والفكري، بل قد يساعد أوساطا داخل كل من حماس وفتح، متوجسة من نوايا الرعاة العرب والغربيين، في ضبط إيقاع هذا المسار حتى لا يذهب بعيداً أكثر في التنازلات.

ربما حان الوقت لرفع الصوت أكثر، والتعبير عن المخاوف والتحذير من مغبة تحويل التنازلات إلى اتفاقات رسميه داخليه أو مع الرعاة.

هكذا فقط تحمي القضية الفلسطينية من التصفية، وهكذا فقط تُبقي الشعلة، شعله التحرر مُضيئة. إنها مُهمة كل القوى والأفراد والأطر، السياسية والأكاديمية والثقافية، والشعبية المتمسكة بقيم التحرر، والمناهضة للاستبداد، والمتمسكة بحريه الشعوب والأفراد، وبحق تقرير المصير، وبالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والدولة المدنية... في كافة تجمعات الشعب الفلسطيني.

قيادات بالضفة لـ"صفا": لا بد من مصالحة تشمل الضفة وغزة

الضفة الغربية – خاص صفا 8\10\2017

شددت قيادات فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة على ضرورة أن تشمل المصالحة الوطنية الضفة وقطاع غزة على السواء، داعين للكف عن التفرقة في المعاملة بين المنطقتين.

وطالبت القيادات في أحاديث منفصلة لوكالة "صفا" بتنفيذ إجراءات حقيقية يلمسها المواطن ولاسيما في غزة ضمن المصالحة، مؤكدين ضرورة عدم الالتفات إلى أي أجندة خارجية من شأنها التأثير سلبًا على قضيتنا الوطنية.

ومن المقرر أن يلتقي وفدان من حركتي فتح وحماس في القاهرة الثلاثاء المقبل بدعوة من المخابرات المصرية لبحث آلية تنفيذ اتفاق المصالحة 2011 والملفات العالقة.

وتسلم وزراء حكومة الوفاق الوطني الأسبوع الماضي وزاراتهم في القطاع، بعد نحو أسبوع من حل حركة حماس اللجنة الإدارية في غزة، لكن الإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس محمود عباس ضد غزة لازالت مستمرة بانتظار مخرجات لقاءات القاهرة.

"مساواة غزة والضفة"

وقال نائب رئيس الوزراء السابق ناصر الدين الشاعر إنه يتوجب التوقف عن التعامل مع غزة والضفة كل على حدة، والتعامل مع محافظات فلسطين "إن كانت هناك مصالحة بالفعل".

وأضاف لوكالة "صفا" أن "المطلوب الآن تطبيق النظام والقانون على الجميع دون استثناء، والحديث عن الوطن بشكل كامل وليس الضفة وغزة".

ودعا الشاعر لتوحيد البرنامج الوطني والسياسي من أجل القضاء على الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما أنه يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا.

وذكر أنه "بالعدالة والمساواة بعيدًا عن مسمى الضفة وغزة يتحقق المطلوب للكل الفلسطيني، بما يعزز الشعور بالانتماء لدى الجميع".

"لا انتصار لطرف"

أما النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة؛ فطالب بتنفيذ إجراءات حقيقية على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار تحقيق الوحدة الوطنية.

وأكد ضرورة "رفع العقوبات المالية والاقتصادية عن غزة، مرورًا بحل أزمة الكهرباء والأدوية، وجلب المياه الصالحة للشرب، وحل إشكالية الموظفين بغزة ولو جزئيًا، وزيادة نسبة المساعدات للقطاع".

ولفت لأهمية "الإسراع في تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية مثل المجلس التشريعي، ووقف الاعتقالات السياسية من الطرفين، ووقف الاعتداءات على الصحفيين".

وقال: "بعد ذلك نستطيع المطالبة بحكومة وحدة وطنية وتوحيد البرنامج الوطني لكي نتمكن من القول إنها ليست كالمرات السابقة".

ورأى خريشة أن المصالحة "بدأت برغبة جدية وإرادة مغلفة بضغط رسمي وكبير من مصر"، معبرًا عن أمله أن تبتعد الفصائل عن "الشخصنة والمكاسب الشخصية، وألا يردد أي طرف أنه انتصر، لأن إنهاء الانقسام نصر لقضيتنا في ظل وجود مؤامرة تتضمن حلًا إقليميًا للقضية وتطبيعيًا مع الاحتلال".

"التركيز على المشترك"

أما القيادي في حركة فتح جمال الشاتي فأكد أن "المطلوب وضع الأجندة الوطنية على سلم أولوياتنا بما يخدم قضايانا المصيرية، وعدم الالتفات لأي أجندة خارجية من شأنها التأثير سلبًا على قضيتنا وبرامجنا الوطنية في إطار معركة التحرر".

وشدد في حديثه لوكالة "صفا" على ضرورة عدم الالتفات إلى القضايا الصغيرة والتركيز على القضايا الكبيرة المشتركة التي تخدم شعبنا وتطلعاته بما ينسجم وحجم تضحياته وطموحاته.

دور أكبر للشباب

من جهته، قال الناشط الشبابي أحمد كيلاني إن تنفيذ عديد الخطوات العملية التي تضمّد جراح سنوات الانقسام تضمن السير في طريق إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة.

وأكد في حديث لوكالة "صفا" ضرورة عقد لقاءات شبابية في الضفة وغزة مع الحكومة و"المنقسمين" لكي يكون الشباب في هذه المرحلة رعاة المستقبل وصناعه بعد انتهاء الانقسام.

ولفت إلى أن "الشباب هم الفئة الأكثر تضررًا من الانقسام"، مطالبًا بـ"العمل مباشرة مع الشباب وتمكينهم وطنيًا ليكونوا جاهزين لقيادة المرحلة، وتمكينهم من العمل والمناصب المصيرية".

وشدد على أهمية ملاحقة كل من يعمل ضد المصالحة ومعاقبته "لأن المصلحة الوطنية الجامعة بحاجة إلى تكاتف الجهود على جميع الأصعدة".

وطالب بفتح المجال أمام جميع مؤسسات حركة "حماس" التي كانت تعمل في الضفة قبل سنوات الانقسام، والإسراع في حل جميع الملفات المتفق عليها في القاهرة.

وأشار إلى ضرورة تعزيز البرامج الوطنية التثقيفية التي ترسخ مفاهيم الوحدة والعمل المشترك بين الشعب الفلسطيني.

الفتياني: سيتم دمج عدد من موظفي غزة بمؤسسات السلطة

رام الله – متابعة صفا 8\10\2017

قال أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" ماجد الفتياني يوم الأحد إن أعدادًا من موظفي غزة سيتم دمجهم في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

وأضاف الفيتاني في حديث مع "صوت فلسطين" الرسمي صباح اليوم "الموظفون– الذين يحاول البعض أن يجعل منهم عصا في دواليب إنهاء الانقسام– هم من أبناء الشعب الفلسطيني، وهناك أيضًا نوايا طيبة لدمج أعداد من هؤلاء الموظفين في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية".

وتابع "نحن لا نتحدث عن مرتزقة نحن نتحدث عن أبناء الشعب الفلسطيني (..) وحركة فتح ليس لديها أي برنامج إقصائي لأحد".

وأشار إلى أن "اللجنة الفنية ستبحث شأن موظفي غزة، وسيكون الاحتياج كبيرًا في القطاع؛ فنحن نعلم أن المؤسسات الوطنية الوزارات وكافة مؤسسات الدولة بحاجة إلى موظفين، ولكن بحاجة إلى إعادة هيكلة السلم الإداري الوظيفي حتى تستطيع المؤسسات أن تقدم خدماتها".

وقال: "لا يستغرب أحد إذا دُمج موظفون ممن تعينوا في فترة الانقسام في بعض الوزرات والمؤسسات. بالتأكيد سيكون هناك حل لأبناء شعبنا من الموظفين".

وذكر أن "حركة فتح كانت ومازالت هي التي ترعى الوحدة الوطنية الفلسطينية، واعتبرت منذ زمن أن استعادة الوحدة بإنهاء الانقسام وطي هذه الصفحة السوداء هو الهدف لأن أهلنا في غزة يعانون وقضيتنا الوطنية تعاني".

وأعلن القيادي في فتح استعداد حركته "لفعل كل شيء لإنهاء هذا الملف (الانقسام) وإغلاقه".

ولفت إلى أن المجلس الثوري أكد في ختام اجتماعه أمس "ضرورة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة بما يخدم الاستراتيجية الوطنية لإقامة الدولة"، مشيرًا إلى أن "الوحدة سلاح للتصدي لسياسة نتنياهو الاستعمارية وتطرف المستوطنين".

ومن المقرر أن يلتقي وفدان من حركتي فتح وحماس في القاهرة الثلاثاء المقبل بدعوة من المخابرات المصرية لبحث آلية تنفيذ اتفاق المصالحة 2011 والملفات العالقة.

وكان مصدر مطلع على ترتيبات حوارات القاهرة بين حركتي فتح وحماس كشف عن بعض القضايا التي سيتم بحثها بين وفدي الحركتين.

وأوضح المصدر – الذي اشترط عدم التصريح باسمه – لوكالة "صفا" مساء السبت أن الحوارات ستبحث آليات تنفيذ اتفاق القاهرة 2011، وما تبعه من اتفاقات بين الحركتين، بالإضافة إلى قضيتي دمج موظفي غزة والإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس محمود عباس ضد قطاع غزة.

وتسلم وزراء حكومة الوفاق الوطني الأسبوع الماضي وزاراتهم في القطاع، بعد نحو أسبوع من حل حركة حماس اللجنة الإدارية في غزة، لكن الإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس محمود عباس ضد غزة لازالت مستمرة بانتظار مخرجات لقاءات القاهرة.

أعقد ملفات المصالحة بعد السلاح.. "ملف موظفي غزة"

غزة- معا – 8\10\2017

يُعد ملف الموظفين الذين عينتهم حماس خلال سيطرتها على قطاع غزة وعددهم يقارب الاربعين الفا من اعقد الملفات التي ستطرح على طاولة الحوار في القاهرة الثلاثاء بعد ملف السلاح الذي ثار حوله كثير من الجدل.

وفي الوقت الذي تحدثت فيه قيادات من حركة فتح عن امكانية استيعاب نحو ثمانية الاف موظف من غزة تصر حركة حماس على حل هذا الملف بما يحفظ حقوقهم كاملة.

وتوقع يعقوب الغندور نقيب الموظفين في غزة انه لن يكون هناك صعوبة لتحقيق الدمج بين الموظفين العاملين في قطاع غزة وبين موظفي السلطة الذين يتلقون رواتبهم من رام الله اذا توفرت الارادة الحقيقية وحسن النوايا في تحقيق المصالحة.

وقال الغندور لـ معا ان النقابة بلورت رؤيتها للحل، وان أول مبدأ هو الحفاظ على الأمان الوظيفي لكل موظف في القطاع العام مدنيين أو أفراد قوات أمن وهم قرابة 40 ألف موظف مضيفا:" من حيث المبدأ فإنه لن يكون هناك استغناء أو احلال أو اقصاء وظيفي لأي موظف من الموظفين مطلقا" .

وأكد على ضرورة الحفاظ على المراكز الوظيفية المكتسبة للموظفين من حيث الدرجة والمسمى الوظيفي وعلى هذا الأساس سيحدد الراتب.

وفيما يتعلق بملف المستحقات المالية لهؤلاء الموظفين أكد أن موظفي القطاع العام في قطاع غزة ومنذ سنوات عدة لم يتقاضوا رواتبهم كاملة بل دفعات مالية لا تتجاوز 50 بالمئة من الراتب الشهري وبالتالي تراكمت المستحقات، مطالبا بصرفها من قبل أي حكومة قادمة لاسيما أن حكومة الوحدة الوطنية تحملت أعباء مستحقات الموظفين الذين هم قبل عام 2007، مضيفا ان أي حكومة قادمة لابد لها أن تتحمل مسؤولية هذه المستحقات المالية.

ودعا الغندور الى صرف عاجل لراتب شهر 9 من خزينة السلطة كباقي الموظفين وأن لا يكون هناك تمييز بين موظف وآخر .

وحول ملف التقاعد المبكر اشترط الغندور أن يكون اختياري وأن تتوافر فيه ثلاثة شروط هي لكبار السن، وأن يصرف حد أدنى حتى 70 بالمئة من راتب الموظف وأن يحفظ حياة كريمة للموظف ولأسرته .

واكد ان النقابة تحدثت باستفاضة مع الوفد الذاهب لحوارات القاهرة، مؤكدا ان نجاح قطار المصالحة مرهون في حل ملف الموظفين .

نائب عن "حماس": الاحتلال يحرّض على المصالحة بتأجيج مخاوف "فتح"

طولكرم (فلسطين) – خدمة قدس برس 8\10\2017

حذّر النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، فتحي القرعاوي، من تحركات الاحتلال الإسرائيلي للتحريض على المصالحة الوطنية وتأجيج المواقف بإثارة المخاوف لدى حركة "فتح"، عبر الحديث عن رغبة "حماس" بالسيطرة على الضفة وإنهاء حكم السلطة الفلسطينية.

وأكد القرعاوي في تصريحات لـ "قدس برس"، على أن الاحتلال يترقب الوضع الداخلي الفلسطيني بحذر، والتغييرات التي أجرتها حركة "حماس" مؤخرا على مكتبها السياسي.

ولم يستبعد القرعاوي أن يقدم الاحتلال على تشتيت أجواء المصالحة وإرباك الساحة الداخلية الفلسطينية، داعيا كافة الأطراف إلى الإصرار على إنهاء الانقسام الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية.

واعتبر أن "المصالحة مكسب فلسطيني بغض النظر عمن يتنازل للآخر، خاصة إذا تم التوافق بين الفصائل بعيداً عن الوعود والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية، فإنه سيكون بالاتجاه الصحيح ويصب في مصلحة القضية".

لكن القرعاوي يرى في ما جرى من زيارة الحكومة الفلسطينية لقطاع غزة، طمأنة للسلطة الفلسطينية بأن حماس اتخذت قراراً استراتيجياً بالمصالحة وعدم العودة للوراء والذهاب نحو اتفاق وطني بين جميع الأطراف.

وشدد على أهمية أن يلمس الفلسطينيين بالضفة اجواء ونتائج لقاءات المصالحة في ظل استمرار الاعتقالات السياسية والتعذيب وعدم معالجة ملفات الفصل الوظيفي، مضيفا "المفروض أن يشعر أهل الضفة كما اهل غزة بخطوات واضحة تتعلق بالمصالحة".

قيادة حماس بغزة تجتمع مع الفصائل الفلسطينية قبيل توجهها للقاهرة لاستكمال مباحثات المصالحة

غزة / سما / 8\10\2017

عقدت قيادة حركة حماس في قطاع غزة، اجتماعا مع قيادات من مختلف الفصائل الفلسطينية قبيل توجه وفد الحركة إلى العاصمة المصرية القاهرة للمشاركة في لقاءات استكمال مباحثات المصالحة الوطنية.

وترأس وفد حركة حماس قائدها بغزة يحيى السنوار، واطلع الوفد الفصائل على ما ستقدمه حركة حماس من ورقة للخروج بحلول واضحة في جميع القضايا المتعلقة بالأمن والمعابر والحدود والموظفين وغيرها.

وستؤكد قيادة حماس خلال الاجتماع للفصائل أن تلك اللقاءات الثنائية مع حركة فتح سيتبعها لقاءات أخرى مع الفصائل بالقاهرة.

ما مستقبل التشريعي بعد المصالحة؟

غزة- تقرير معا- 8\10\2017

أفرز الانقسام الفلسطيني الكثير من القوانين التي صدرت سواء بمرسوم رئاسي من الرئيس محمود عباس أو من خلال سن قوانين من المجلس التشريعي في قطاع غزة، كما ساهم الانقسام بتعطل عمل المجلس التشريعي الذي يضم في غالبية نوابه كتلتي فتح وحماس، والسؤال الابرز كيف سيكون شكل المجلس التشريعي بعد اتمام ملفات المصالحة؟

النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني د. حسن خريشة أكد ان المجلس التشريعي هو ممر اجباري للمتصالحين، مبينا أن أي حكومة وحدة وطنية مطلوب منها أن تمارس عملها ألا اذا حازت على ثقة التشريعي.

وقال خريشة لمراسلة "معا": "المجلس التشريعي ممر اجباري لأنه سيكون هناك انتخابات، والمؤهل لوضع قانون الانتخابات في ظل المصالحة هو المجلس التشريعي حتى يكون نافذ وبالتالي هو ممر اجباري للجميع".

وشدد خريشة أن المجلس التشريعي بوضعه القديم والحالي هو حجر الزاوية في النظام السياسي الفلسطيني وبدونه لا تكتمل أي مصالحة واضاف: "فتح وحماس تشكلان 95% من اعضاء المجلس التشريعي ولكن حتى يتوافقوا على الحكومة يجب ان تأتي الى المجلس حتى نعطيهم شكلا الثقة".

ودعا خريشة الى العمل على جمع السلطة التشريعية التي غيبت على مدى سنوات الاقسام رغم المحاولات الاحادية للاجتماعات ولكن المجلس كان غائبا باعتباره وحدة واحدة يجتمع بنصاب رئاسي لافتا "انه بإمكان ربع أعضاء المجلس أن تدعوا لعقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي لمناقشة موضوع طارئ وهذا لا نحبذه ،لاننا نريد له ان يلتئم بتوافق بين كتلتين هم فتح وحماس وباقي مكونات المجلس".

وتابع: "اليوم الكرة في ملعب الرئيس محمود عباس وهو الذي يمتلك هذا الدور وفق القانون وبإمكانه ان يدعو المجلس التشريعي للانعقاد بدورة برلمانية جديدة يتم فيها انتخاب هيئة مكتب جديد وانتخاب رؤوساء مقرري لجان،هذا الذي يجب ان يكون ولكن يبقى هناك اشكاليات حيث اصبح لدينا تشريعات للقوانين في غزة والضفة الرئيس اعطي صلاحيات وفقا للقانون الاساسي اصدار قوانين بمراسيم رئاسية وبإمكاننا وفق القانون ان نناقش ذلك في اول جلسة يعقدها التشريعي اما يقبلها أو يرفضها وكذلك الامر في غزة هناك قوانين كثيرة ويمكن للمجلس التشريعي ان يرفضها او يقبلها".

من جانبه أوضح ناجي الخضري النائب في المجلس التشريعي أن استحقاق مهم في اجواء المصالحة وحكومة واحدة وايضا مجلس تشريعي واحد بدون انقسام وبدون تجاذبات وقال: "هذا يأتي بشكل طبيعي عندما يلتئم المجلس التشريعي بدعوة من الرئيس محمود عباس ويكون هناك عمل متكامل ضمن رؤية موحدة".

وشدد الخضرى ان اعادة الملجس التشريعي مهم حتى يقوم بدوره في الرقابة على الحكومة واقرار التشريعات والانتخابات الفلسطينية وقوانين الانتخابات في كل هذا سيكون الدور الاساسي في اعطاء الحكومة الثقة.

ولفت الخضري أن توحيد المجلس التشريعي شي مكمل ويجب أن يكون هناك نتائج حقيقية ومهمة للمصالحة الفلسطينية وان يكون المظلة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي انتخبت بشكل دمقراطي وحر أن تعمل بدون أي انقسام واي نزاع.

وحول القوانين والتشريعات التي أقرت في فترة الانقسام شدد الخضري أنه لا بد من توافق فلسطيني فلسطين حولها ضمن رؤية المصالحة مشددا ان هناك الكثير من الامور التي يجب التوافق عليها وتمضي بإجماع فلسطيني.

خبراء يدعون لعقد مؤتمر دولي لدعم المصالحة الفلسطينية اقتصاديا

نابلس- عربي21- صدقي موسى 8\10\2017

مع تسلم حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية إدارة قطاع غزة، أثيرت تساؤلات حول إمكانية امتلاك الحكومة موازنة قادرة على إدارة القطاع الذي يعتمد أكثر من ثلثي سكانه على المساعدات الإنسانية، وعن حجم العبء المادي الذي يقع على كاهل الحكومة في إدارة القطاع الذي يسكنه مليونا شخص ويعاني بنية تحية مدمرة، وما المطلوب عربيا ودوليا لدعم حكومة تعاني من عجز مالي يبلغ 750 مليون دولار.

وأكد عدد من الخبراء والمختصين الاقتصاديين لـ"عربي21" أن حكومة الوفاق الوطني أمام امتحان صعب في ظل التبعات المالية الكبيرة، وما يتطلبه ذلك من تكاتف فلسطيني وعربي وغربي لدعم المصالحة وإنجاحها.

وتوقع الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم، سيناريوهان في هذا الشأن: السيناريو الأول، المتفائل باكتمال المصالحة بكل استحقاقاتها، بما في ذلك دمج جميع الموظفين للحكومة. أما السيناريو الثاني: يقوم على الاستمرار والمضي بالمصالحة بدون تغير في الوضع القائم.

وأضاف عبد الكريم في حديثه لـ"عربي21"، "كل محور له تداعيات اقتصادية مختلفة، ففي حالة السيناريو الأول والمتمثل في حالة دمج جميع قطاع العاملين خارج قيد وزارة المالية والموظفين في القطاع المدني الذين عملوا تحت إدارة حركة حماس والمقدر بـ 40 ألف موظف، فستتحمل الحكومة زيادة في فاتورة الرواتب الشهرية المقدرة ب 40 مليون دولار على اعتبار أن معدل الراتب الشهري المتوسط للواحد ألف دولار".

وتوقع أن الحكومة ستستخدم "قانون التقاعد المبكر في غربلة الموظفين سواء المستنكفين أو ممن هم على رأس عملهم، وستدرس ملفاتهم وستدفع بعضهم للتقاعد تحت مبرر عدم القدرة على استيعابهم ودمجهم في الهيكل الإداري، لأنه سيصبح تخمة بالموظفين، وازدواجية إدارية".

وأضاف، "أعتقد أنه لن يتم استيعاب جميع الموظفين الذين عينتهم حماس، واستمرار الدفع لـ28 ألف من المستنكفين؛ سيصل صافي العدد في القطاع المدني الذين سيتم التعامل معهم من 30 إلى 35 ألف موظف، يحتاجون 30 إلى 35 مليون دولار، يضاف إليهم بعض النفقات التشغيلية للوزارات، بالمجمل ستصل التكلفة الشهرية لقطاع غزة من 70 إلى 80 مليون دولار".

وسجل عبد الكريم، أنه سيتم التعامل التدريجي مع هذا الملف، "سيتفق الطرفان على إحالة الموضوع حسب اتفاق القاهرة للدراسة واستيعاب الموظفين بالتدريج وإعطاء الأولية لوزارات التعليم والصحة (القطاعات الاجتماعية) من خلال اللجنة الوزارية الإدارية في اجتماع القاهرة، وهذا سيأخذ وقتا في التنفيذ وفق الورقة السويسرية".

لذلك لا يتوقع عبد الكريم وجود أعباء مالية كبيرة في الأشهر القريبة، خاصة مع استعداد بعض الدول لتمويل "الفاتورة الجديدة أو جزء منها".

وأشار عبد الكريم إلى أهمية تطوير قطاع غزة، لاستثمار موارده التي كانت تشكل ثلث إيرادات السلطة، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة اعمار القطاع، وفتح باب الشراكة والاستثمار مع القطاع الخاص سواء المحلي أو العربي أو الأجنبي، وتشكيل لجنة وزارية تحضيرية من وزارات مختلفة، لتبدأ المشاورات لعقد هذا المؤتمر سريعا حتى تبدأ عملية الإعمار وتوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل.

واتفق الخبير الاقتصادي نائل موسى مع ما قاله عبد الكريم، من زيادة العبء على ميزانية الحكومة، مشيرا أن الحكومة كانت تتحمل من قبل المصالحة أعباء مادية تجاه قطاع غزة، مثل معاشات الموظفين.

وأضاف قائلا لـ"عربي21": "مع ذلك سيجلب لها الاتفاق نفقات جديدة ومنها الموظفين الجدد إذا تم الاتفاق على ذلك بين الأطراف، وسيتم معالجة ذلك من خلال خطة تقاعد مبكر لمن ليس لهم حاجة، ومع ذلك النفقات الجديدة على السلطة ستشكل ضغطا عليها".

وتابع، "ما سيحدث أن تجارة الأنفاق ستتحول من تحت الأرض إلى فوقها، لذلك هناك إيرادات ستحصل عليها السلطة من التجارة كون قطاع غزة قطاع سوق استهلاكي كبير، وبالتالي هناك سلع وخدمات".

إلا أن موسى أشار إلى أنه في حال استمر الحصار الإسرائيلي على غزة ستضطر الحكومة للإنفاق على القطاع دون تحصيل إيرادات، وهذا سيخلق مزيدا من العجز المالي عليها، على حد تعبيره.

وبرأيه يظل هنالك "تعويل على بعض الدول المانحة، بالرغم من وضع أمريكا وإسرائيل فيتو على حماس، وبالتالي عند استلام حكومة الوفاق الوطني المسؤولية سيكون هناك مرونة في الحصار أو تخفيضه".

وأشار موسى أنه في ظل التحدي المالي هناك "أبعاد مهمة وهي الأبعاد الوطنية والسياسية والجغرافية لمواجهة التحديات لدى الشعب الفلسطيني، وبالتالي جزء منها سيغطى من إيرادات غزة ومزيد من الدعم ستحصل عليه لمواجهة العبء الإضافي، كونها تتحمل مسؤولية الضفة والقطاع".

مؤتمر عالمي للدعم الاقتصادي

أما الصحفي الاقتصادي محمد خبيصة ، فقال لـ"عربي21" إنه "بعيدا عن السياسة والعاطفة هنالك أمور لابد أن يعرفها المواطن، وهو أن المصالحة تحتاج إلى دعم مالي ضخم، بعد 11 سنة من حصار قطاع غزة و10 سنوات ونصف من الانقسام، وثلاثة حروب عاشها القطاع دمرت فيها الأبنية والبنية التحتية وتركت آلاف الضحايا".

وأضاف، "هذا يحتاج إلى موازنة كبيرة، وفعليا بدأت وزارة المالية بالإعداد لموازنة عام 2018، والتي ستكون الأضخم، في العادة الموازنة التطويرية للسلطة 350 مليون دولار، لكنها مع استلام قطاع غزة تحتاج إلى 5 أو 6 أضعاف هذا الرقم سنويا".

وأوضح أن مصادر الدخل الرئيسة للموازنة هي الضرائب، والمنح الخارجية التي تراجعت نحو 70 في المائة، ولا تتجاوز 620 مليون دولار سنويا، وهو رقم ضئيل جدا، ولا يكفي الضفة، وفق تعبيره.

ويرى خبيصة أنه إذا لم تستطع الحكومة الإيفاء بالتزاماتها "سيعتبر أول فشل في تطبيق المصالحة"، في ظل نسبة بطالة تصل 44 في المائة، واعتماد 80 بالمائة من السكان على المساعدات.

ودعا خبيصة جامعة الدول العربية إلى دعم المصالحة في جوانبها كافة، والاقتصادية خاصة، وأكد أن المطلوب الآن هو عقد مؤتمر اقتصادي لدعم المصالحة.

وتوقع أن يكون هنالك دعم عربي للمصالحة خاصة أنها تتم برعاية مصرية التي لها حلفاء سيقفون إلى جانبها في جهودها، إضافة إلى دعم أوروبي على نفقة الاتحاد الأوروبي.

وأشار أن كل ذلك مرهون باجتماع القاهرة يوم الثلاثاء بين حركتي فتح وحماس، والذي يعتبر نقطة هامة لطي صفحة الانقسام.

هنية: صمود السودان في وجه العقوبات الأمريكية مفخرة للفلسطينيين

غزة (فلسطين) قدس برس 8\10\2017

أعرب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إسماعيل هنية، عن أمله أن يكون رفع العقوبات الأمريكية عن السودان "خطوة نحو مزيد من الرّقي والتقدّم للخرطوم".

جاء ذلك في رسالة بعثت بها هنية اليوم الاحد للرئيس السوداني عمر حسن البشير، هنأه بها برفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي وصفها بـ "الظالمة والجائرة" عن بلاده.

وعبر هنية في رسالة للرئيس السوداني عن عميق فرحة الشعب الفلسطيني برفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي طالت السودان وشعبه لسنوات طويلة.

وأكد على ما وصفه بـ "عمق أواصر الأخوة التي تجمع الشعبين الفلسطيني والسوداني"، معبراً عن تقدير الحركة لمواقف السودان "الشجاعة والرائدة" في دعم صمود الشعب الفلسطيني، وما بذله السودان ويبذله في سبيل نصرة قضية فلسطين العادلة.

وأضاف هنية: "لقد استطاع السودان مواجهة هذه العقوبات، وتحمّل آثاره السلبية، وأثبت بجدارة بكل مكوّناته وفئاته أنَّه قادر على تحدّي الصعاب والمضي قُدماً نحو التطوّر والازدهار".

وتمنى رئيس المكتب السياسي للحركة أن يكون رفع العقوبات "خطوة نحو مزيد من الرّقي والتقدّم في المجالات كافة، وتفتح آفاقاً واعدة للسودان الشقيق قيادة وحكومة وشعباً". حسب الرسالة.

ملحم: تعديل على اتفاق الغاز بعد شراء الحكومة حصة "شل"

نقل الغاز عبر أنابيب إسرائيلية وارد.. وبيع الفائض للأردن

غزة – رامي رمانة فلسطين أون لاين 2017\10\8

أعلن رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، م.ظافر ملحم، أن الاتفاق المبدئي مع الشركة اليونانية لتطوير واستخراج غاز قطاع غزة، ينص على حصولها على نسبة 45% من عائدات الغاز، مقابل 27.5% للحكومة، مشيرًا إلى أن خيار توصيل الغاز إلى مناطق الضفة الغربية، عبر الخطوط الإسرائيلية أمر وارد، وأن الفائض يمكن بيعه لدول عربية خصوصًا، الأردن.

وقال ملحم لصحيفة "فلسطين": "لقد تم الاتفاق بصورة أولية مع الشركة اليونانية من أجل تطوير واستخراج غاز قطاع غزة، على حصولها على نسبة 45% من عائدات الحقل، مقابل 27.5% للحكومة، و27.5% لشركة اتحاد المقاولين العالمية CCC".

وكان رئيس الوزراء رامي الحمد الله صرح خلال لقائه ممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص بغزة في أثناء زيارته الأسبوع الماضي، عن تفاهمات بين حكومته مع شركة يونانية لم يسمِّها لاستخراج غاز القطاع.

وتُقدر كمية الغاز الطبيعي الموجودة في حقل غزة "مارينا غزة" 32 مليار متر مكعب، ويقع الحقل على بعد 36 كيلومتر غرب القطاع في مياه البحر المتوسط.

وأبرم في نهاية تسعينيات القرن الماضي _عقب اكتشاف الحقل_ اتفاق بين شركة بريتيش غاز"BG" صاحبة الامتياز، ينص على امتلاكها 60٪ من رخصة الحقل، فيما يمتلك صندوق الاستثمار الفلسطيني ما نسبته 10٪، بينما تمتلك CCC 30%.

وبين ملحم أن مسؤولية استخراج غاز القطاع تحولت إلى شركة "شل" " "Shellبعد شرائها لشركة BG البريطانية، لكن الذي حدث أن شركة" Shell ونظرًا لأعمالها الضخمة في العالم، لم يكن استخراج الغاز الفلسطيني محط أولوية واهتمام لها، فاضطرت الحكومة إلى شراء حصتها.

وأوضح ملحم أن الاتفاق مع الشركة اليونانية على استخراج غاز قطاع غزة ليس نهائيًا، حيث طُلب منها تقديم مقترح خطة عمل مع جدول زمني خلال شهرين لإقرارها من جانب الحكومة، مشيرًا إلى وجود نشاط لهذه الشركة في (إسرائيل).

وعن تصورهم لمسار نقل الغاز حال تمت الموافقة على خطة الشركة اليونانية قال ملحم: "لا يوجد تصور واضح لمسار الغاز الفلسطيني إلى محطات التوليد والمستهلك، هل سُينقل على خطوط إسرائيلية أم فلسطينية، هذا الأمر سيتم بحثه بعمق عندما نطلع على خطة الشركة".

وأشار إلى أن بناء خطوط نقل غاز داخل مناطق الـ48 ستكون صعبة وأن خيار نقل الغاز عبر أنابيب إسرائيلية لمناطق الضفة الغربية أمر وارد.

وأكد أهمية تنفيذ المشروع كونه يوفر مصدر تشغيل لمحطات توليد الكهرباء سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة بأسعار منافسة تنعكس على المشترك وكفاءة الطاقة إضافة إلى ايصال الغاز للقطاع المنزلي والتجاري والصناعي.

وأشار ملحم إلى أن فائض الغاز سيكون مطروحًا للبيع، والأولية للأردن، وضخه في الشبكة العربية للوصول إلى دول عربية أخرى.

وشدد على أن الحكومة تتطلع من الشركة التي يتفق معها على استخراج الغاز، سرعة التنفيذ، وكفاءة العمل خلال فترة زمنية معينة لتحويل محطات توليد الكهرباء للعمل بالغاز.

يذكر أن محادثات سابقة انطلقت عام 2005، لشراء (إسرائيل) الغاز الفلسطيني، إلا أن رئيس الوزراء حينها أريئيل شارون رفض الفكرة بالمطلق، تخوفًا من استخدام الأموال الناتجة عن بيع الغاز، في القيام بعمليات للمقاومة، على حد وصفه.

المختص في الشأن الاقتصادي نهاد نشوان، يؤكد أن إعادة فتح ملف غاز قطاع غزة مهم جدًا لأن استخراجه يسد حاجة السكان، ويمثل عائدا ماليا كبيرا من بيع الفائض إلى الخارج.

وبين نشوان لصحيفة "فلسطين" أن استخدام الفلسطينيين لغازهم يوفر عليهم نحو 8 مليارات دولار خلال مدة المشروع المقدرة بعشر سنوات، كما أن بيع الفائض يجلب 13 مليار دولار أيضًا.

ورغم أهمية المشروع، إلا أن المختص يؤكد أن الاتفاق في صورته الطبيعية ينبغي أن يكون فيه نصيب مالك الغاز "الفلسطينيين" أكثر من النصف وهو غير موجود في الاتفاق السابق والجديد، لافتًا في الوقت نفسه إلى أن دخول طرف ثالث في إشارة منه إلى شركة CCC، لا داعي له.

كما أعرب المختص عن شكوكه من نزاهة صندوق الاستثمار الفلسطيني، مبينًا أن عليه ملاحظات مالية واستثمارية تثير الريبة.

وقال: "إن إسناد مهمة الصندوق في موضوع الغاز يحتاج إلى متابعة دقيقة حتى وإن تطلب الأمر إلى فسخ العقد"، داعيًا في الوقت نفسه المجلس التشريعي إلى تفعيل رقابته على الصناديق السيادية الفلسطينية جميعها.

تجدر الإشارة إلى اكتشاف حقل غاز ثانٍ في تلك الفترة قريب من الحدود بين المياه الإقليمية لغزة وحدود 1948 وبذلك تكون ملكيته مناصفة بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية.

لقاء حماس وفتح سيعقد بسرية تامة في مقر المخابرات المصرية

القاهرة –"القدس" دوت كوم– صلاح جمعة– 2017\10\9

علمت "القدس " أن اللقاء الذي سيجمع فتح وحماس في العاصمة المصرية غدا الثلاثاء، سيعقد في سرية تامة في مقر جهاز المخابرات العامة المصرية، وأن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وجه جهاز المخابرات والمسؤولين المصريين الى مواصلة التحركات لمساعدة المتحاورين في بدء مرحلة جديدة من وحدة الصف الفلسطيني.

ومن المتوقع ان يتوجه وفد حماس من غزة إلى القاهرة صباح اليوم الإثنين عبر معبر رفح البري ، مع وصول وفد الخارج بعد أن تم استكمال أسماء أعضاء الوفد الذي يترأسه صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي، وبات يضم في عضويته يحيى السنوار رئيس الحركة في غزة وخليل الحية رئيس المكتب الإعلامي والدكتور صلاح البردويل رئيس ملف العلاقات الوطنية ، وروحي مشتهى الموجود حاليا في القاهرة، الى جانب الدكتور موسى أبومرزوق رئيس مكتب العلاقات الدولية والخارجية، وعزت الرشق رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية، وحسام بدران رئيس مكتب العلاقات الوطنية.

ووجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي جهاز المخابرات والمسؤولين المصريين "لمواصلة التحركات المصرية الرامية لبدء مرحلة جديدة من وحدة الصف الفلسطيني".

وقال السيسي ان هذا يأتي تمهيداً للانطلاق نحو تحقيق السلام العادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بما يلبي طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة في حياة أمنة ومستقرة ومزدهرة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الرئيس السيسي امس مع عدد من مسؤولي الحكومة المصرية ضم رئيس مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية، بالإضافة إلى رئيسي المخابرات العامة وهيئة الرقابة الإدارية.

وصرح السفير علاء يوسف المُتحدث الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية المصرية بأن الاجتماع ناقش عدداً من الموضوعات والمستجدات ومنها تطورات الجهود التي تبذلها مصر على صعيد تحقيق المصالحة الفلسطينية، وما أسفر عن تلك الجهود من اتخاذ الفصائل الفلسطينية خطوات ملموسة لإنهاء الانقسام ورأب الصدع.

أبو مرزوق يُؤكد: نجاح محادثات القاهرة مرهون بيد الرئيس عباس

القدس المحتلة – خدمة قدس برس 2017\10\9

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، موسى أبو مرزوق، إن محطة الحوار بالقاهرة في منتهى الأهمية؛ خاصة في ظل التوقعات الشعبية الكبيرة.

وشدد أبو مرزوق في تغريدة له عبر موقع "تويتر"، مساء اليوم الأحد، على أن "نجاح هذه المحطة (حوارات القاهرة) مرهون بيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وعليه تقديم ما تقتضيه الحالة".

وكان رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، قد صرّح بأن "فتح ستذهب للقاءات القاهرة بأقصى درجات الإيجابية، والتعاون لتمكين فعلي لعمل الحكومة بغزة كما هو الحال بالضفة".

وأردف في تصريحات له بخصوص المصالحة، "مسار الوحدة يتطلب بعض الوقت لإتمامه، ولكننا نعرف بالضبط بدايته ونهايته، ولا يمكن القبول بأي تدخلات خارجية بعيدًا عن الوساطة المصرية".

ونوه عباس إلى ضرورة الاتفاق على "سلطة واحدة، وقانون واحد، وإدارة واحدة، وسلاح واحد، وبكل تأكيد برنامج سياسي، يستند لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية".

وفي السياق، أكد المجلس الثوري لحركة فتح في دورته الثانية، أهمية استعادة الوحدة الوطنية، وإنجاح الحوارات القادمة بالقاهرة، لتمكين فعلي لحكومة الوفاق الوطني في غزة، كما هو الحال بالضفة.

ومن المقرر أن تعقد حركتا "فتح" و"حماس" الثلاثاء المقبل جلسة مباحثات من اجل الاتفاق على ما سيتم تطبيقه في المرحلة القادمة بعد حل حركة "حماس" اللجنة الإدارية وتمكين حكومة الوفاق في قطاع غزة تطبيقا لتفاهمات القاهرة.

وعلمت "قدس برس" من مصادر مطلعة أن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، هو الذي سيرأس وفد حركته، الذي من المقرر أن يضم رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، وأعضاء اللجنة المركزية لفتح روحي فتوح، أحمد حلس، حسين الشيخ، إضافة إلى عضو المجلس الثوري للحركة فايز أبو عيطة.

وذكرت المصادر ذاتها، أن وفد حركة حماس، سيرأسه صالح العاروري؛ نائب رئيس مكتبها السياسي، ويضم خمسة من أعضاء المكتب السياسي؛ موسى أبو مرزوق، يحيى السنوار، خليل الحيّة، عزت الرشق، وحسام بدران، إضافة إلى رئيس العلاقات الوطنية في قطاع غزة صلاح البردويل.

وأعلنت القاهرة الإثنين الماضي عن اتفاق بين "فتح" و"حماس"، أنهى عقدًا كاملًا من الانقسام الفلسطيني، تكللت بزيارة رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله بصحبة كامل فريقه الوزاري وعددًا من المسؤولين الفلسطينيين إلى قطاع غزة، بعدما أعلنت حركة "حماس" حل اللجنة الحكومية التي كانت تدير القطاع.

وكانت اللجنة المركزية لحركة فتح، قد أعلنت الخميس الماضي، عن موافقتها على إرسال وفد إلى القاهرة، لعقد اجتماعات مع قادة حماس بهدف إنهاء ملف المصالحة، وذلك بناء على دعوة وجهتها مصر للحركتين.

وتقوم مصر بدور الوساطة حاليًا، لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس نتج عنها بدء وزراء حكومة الوفاق الفلسطينية تسلم مقار وزارات قطاع غزة عقب عقد أول اجتماع وزاري في القطاع منذ 2014.

ويسود الانقسام السياسي أراضي السلطة الفلسطينية، منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007، إثر سيطرة "حماس" على قطاع غزة، بينما بقيت حركة "فتح"، تدير الضفة الغربية، ولم تفلح وساطات إقليمية ودولية في إنهاء هذا الانقسام.

فرص حماس في المصالحة

صالح النعامي العربي الجديد 9\10\2017

بمعزل عن مدى جدية قيادة السلطة الفلسطينية في إنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة الوطنية، والوفاء بتعهداتها بتحسين الأوضاع الاقتصادية في غزة، فإن على حركة حماس أن ترى في الاستجابة لشرط رئيس السلطة، محمود عباس، "تمكين" حكومة رام الله من إدارة مقاليد "حكم" القطاع مصلحة وطنية وتنظيمية من الطراز الأول، فالعجز عن احتواء تأثيرات الحصار التي فاقمتها العقوبات التي فرضها عباس يعني أن مواصلة إدارة حركة حماس "حكم" القطاع باتت تمثل وصفةً لاستنزاف رصيدها الوطني. وعليه، فإن على "حماس" التصرف بحكمة ووعي، من أجل التخلص من كوة النار هذه، وعدم التمترس عند قضايا تفصيلية، لن تكون الحركة مسؤولة عن معالجتها، بعد "تمكين" حكومة رام الله من إدارة القطاع، فعلى "حماس" الإسراع بالتخلي عن مؤسسات الحكم المختلفة، وإبداء أقصى درجات التعاون، لضمان نقلها إلى مسؤولية حكومة رام الله. وبعد ذلك الإعلان، بشكل واضح أمام الجمهور والفصائل الفلسطينية، أنها لم تعد عنوانا سلطويا في القطاع، وأن تخليها عن حكم غزة نهائي؛ ما يعني أن رام الله باتت المسؤولة الوحيدة عن إدارة حكم القطاع، وكل ما يتطلبه الأمر من تصدٍّ لهموم الناس ومشكلاتهم. وهذا يعني أنه ليس من شأن "حماس" أو مسؤوليتها التصدي لمستقبل الأوضاع الاقتصادية ومصير الموظفين، وغيرها من قضايا، أكثر مما هو مناط ببقية الفصائل.

ويفترض أيضا أن يحرّر الواقع الجديد "حماس" من الحاجة إلى أية تحرّكات سياسية، تهدف إلى احتواء تدهور الأوضاع الاقتصادية، مع ما ينطوي على هذه التحركات من أثمان باهظة، مثل التفاهمات مع القيادي المفصول من حركة فتح، محمد دحلان.

وإن كان عباس، متأثرا بضغوط إسرائيل، قد ألمح إلى أن "تمكين" الحكومة ليس الشرط الوحيد لرفع العقوبات الأخيرة عن القطاع، وأنه يتوجب أيضا "توحيد السلاح"، أي التخلص من سلاح المقاومة، فإن على السلطة أن تتحمل تبعات ردة فعل الجمهور الغزي على استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، التي قد تفضي إلى فوضى تتجاوز مفاعليها حدود القطاع، وفي أكثر من اتجاه. وستدرك عندها إسرائيل، وبعض القوى الإقليمية والدولية التي تربط اعترافها بنتائج المصالحة بتخلي حماس عن سلاحها، أنها أخطأت الهدف. فعندما تغيب "حماس" عنوانا سلطويا، وتسود الفوضى في القطاع، ليس بمقدور إسرائيل أن تجبي أثمانا من الحركة، ردا على كل فعلٍ مصدره غزة، كما تفعل حتى الآن؛ علاوة على أن تجربة الماضي دللت على أن التقاء الفوضى وتدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع يمكن أن تؤثر على الواقع في

شمال سيناء. فقد سبق لجماهير غزة أن اقتحمت الحدود مرتين، كردة فعل على تعاظم الأزمة الاقتصادية في القطاع. من هنا، سيتبين لإسرائيل والقوى الإقليمية والدولية أنه ليس من مصلحتها بقاء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية على حالها.

في الوقت نفسه، إذا تبين أن السلطة الفلسطينية ستطرح سلاح المقاومة في غزة في لقاءات القاهرة الأسبوع الجاري، وستصر على مبدأ "وحدانية" السلاح في القطاع، فإن على "حماس" أن تواجه هذا الطرح في إطار موقف وطني شامل، تصطف خلفه بقية الفصائل الفلسطينية. وسيكون صعبا، حتى على حركة فتح، تبرير المطالبة بتفكيك سلاح المقاومة في ظل حالة التغول الإسرائيلي المشهودة. وفي كل الأحوال، لن يكون في وسع السلطة دفع "حماس" إلى المساومة على سلاحها، من خلال الربط بين التخلي عن هذا السلاح وتحسين الأوضاع الاقتصادية في القطاع، على اعتبار أن هذا الملف لم يعد من مسؤولية الحركة.

يحاول عباس تكريس انطباع مضلل، وكأن مكانة السلطة السياسية تسمح له بممارسة الابتزاز في مواجهة "حماس"، مع العلم أنه يعي أن الأوضاع في الضفة الغربية قابلة للانفجار في كل لحظة، بشكلٍ قد يفضي إلى انهيار السلطة ذاتها. ويتذكّر عباس جيدا أن عملية إطلاق النار التي استهدفت الصهاينة في محيط الأقصى وداخله قبل ثلاثة أشهر، وما أعقبها من ردة فعل إسرائيلية، وموقف جماهيري فلسطيني كادت أن تفجر البيئة الأمنية والسياسية في الضفة الغربية، ناهيك عن ارتداداتها الإقليمية الواسعة. من هنا، من غير المستبعد أن يسهم الاستيطان والتهويد وتغول المستوطنين وغياب أي أفق سياسي، وما يتبعه من انفجار، ردة فعل فلسطينية على شكل عمليات مقاومة منظمة وفردية، في بلورة بيئة سياسية جديدة في الضفة، مصحوبة بتغير موازين القوى بين الفاعلين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية. هذا من دون التعرّض لمرحلة ما بعد عباس التي تقترب، والتي يتوقع أن تستند إلى معادلات جديدة، على صعيد توزيع القوة في الساحة الفلسطينية.

على "حماس" أيضا أن تصيغ مواقفها السياسية والإعلامية، وتصمم مناشطها المتعلقة بالمصالحة، بحيث لا تنطوي على رسائل سلبية وخاطئة إلى حلفائها الطبيعيين الذين لم يرهنوا دعمهم لها بشروط، فالمنطقة تعاني من استقطاب متضخم، يجعل كل شاردة وواردة ذات اعتبار ودلالة. وإن كانت "حماس" مضطرة، وبحق، لمراعاة أطراف إقليمية، بسبب دورها في عملية المصالحة، فإن عليها ألا تبالغ في حجم الرهانات على هذه الأطراف، سيما وأن مواقفها من غزة ومقاومتها معروفة، والحرب الإسرائيلية العدوانية على غزة في صيف 2014 تشهد على ذلك. ومن نافلة القول إن استعادة "حماس" رشاقتها السياسية، بعد التخلص

من أعباء "الحكم"، سيمنحها هامش مناورة كبير في تحديد خارطة تحالفاتها الإقليمية، بما يتناسب مع منطلقاتها الوطنية.

قصارى القول، على "حماس" أن تتعامل مع المصالحة باعتبارها فرصة لإصلاح خطئها التاريخي، محاولة الجمع بين الحكم والمقاومة، وعليها عدم العودة إلى هذه الخطيئة مطلقا، بغض النظر عن طابع التحولات في المستقبل.

في ذكرى انتفاضة الأقصى.. حماس والمصالحة والحركة الوطنية

بقلم: ساري عرابي المركز الفلسطيني للاعلام 2017\10\9

يعود الانقسام الفلسطيني إلى جذر يتشكّل من عنصرين؛ الأول احتكار حركة فتح للتمثيل الفلسطيني، وعدم قدرتها على استيعاب وجود منافس جدّيّ لها في الساحة الفلسطينية، والثاني الانحدار الذي قادته فتح بخياراتها السياسية، ومن موقعها متصدّرة للحركة الوطنية الفلسطينية، وهو الانحدار الذي حاولت حماس أن تعرقله بوجودها وخياراتها. هذا الجذر تجسّد لاحقًا في بنية قوية فوق الأرض، هي السلطة الوطنية الفلسطينية.

أدخل قيام السلطة الحركة الوطنية في أزمة مستحكمة، كانت الحالة الوطنية كلها قد دفعت ثمنها، ولكن حماس بحجمها الذي يعني قدرتها وحدها على منافسة فتح تمثيليًّا، ولتاريخها الحافل منذ الانتفاضة الأولى في مزاحمة حركة فتح، ومن جهة أنها الأكثر قدرة على عرقلة الخطوات المنبثقة عن اتفاقية أوسلو، كانت قد دفعت الثمن الأكبر باستهداف السلطة للحركة الوطنية، كما أنها، أي حماس، دخلت في مرحلة من الحيرة والارتباك، كان يُفترض أنها انتهت بالانتفاضة الثانية.

بدت الانتفاضة الثانية وكأنها قد أنقذت الحركة الوطنية كلها، وبالرغم من أن السلطة لم تتغير جوهريًّا، وظلت أوساط واسعة في فتح مرتبطة بالسلطة ومشروعها وبما يترتب عليها، إلا أن أوساطًا وساعة منها كذلك شاركت في تلك الانتفاضة، منها ومن السلطة، وبتوجه من رئيسها ياسر عرفات. خلق ذلك شكلاً من الوحدة الوطنية، تبلور في قلب المواجهة، وبدت الحركة الوطنية أكثر عافية، والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزّة واحدًا بلا تمايزات في الهموم والقضايا.

لكن تلك الانتفاضة، وهي واحدة من أعظم ملاحم الفلسطينيين، ورغم ما ترتب عليها من نتائج مهمة، جعلتنا في الموضوع الذي نحن فيه اليوم؛ لم تثمر تحولاً جوهريًّا في المسار الذي اختطته فتح، ولكنها أثمرت أزمات لتعقيد وغرابة ذلك النموذج الكفاحيّ، فقد ظلّت السلطة قائمة بالسياسات نفسها، ولم يكن بمقدور الفلسطينيين في بيئتهم الجغرافية والديموغرافية الاستمرار في نموذج كفاحيّ مفتوح، لاسيما مع افتقارهم للظهير، ومن ثم توقفت تلك الانتفاضة، وبقيت السلطة الفلسطينية التي دخلتها حركة حماس!

نتج عن الانتفاضة تفكيك الاحتلال لمستوطناته في قطاع غزّة وانسحابه فيزيائيًّا من هناك، سبق ذلك شعار "شركاء في الدم، شركاء في القرار"، كانت حماس من أكثر من بذل دمًا في تلك الانتفاضة، وسفك دمًا للعدو، تراجعت قوّة السلطة، وتعاظمت قوّة حماس والمقاومة في غزّة، أغرى ذلك حماس بالدخول في

السلطة للمشاركة في القرار، وللحفاظ على المكتسبات التي ترتبت على انتفاضة الأقصى، ولمنع الاستفراد بالقرار الفلسطيني تحت شعار صندوق الانتخابات..

في المقابل كانت حماس، وبقية حركات المقاومة، قد استنزفت نفسها في الضفة الغربية، حينما ألقت كل ثقلها، وكادرها وصفّها الأول في غمرة المقاومة، فعلت ذلك، ولم تتمكن، وفي طليعتها حماس، من تعويض الاستنزاف وإعادة بناء الكادر، وقد تفاقمت تلك الخسائر مع عملية السور الواقي، ثم تأسس واقع، انبنى عليه، أن كانت مهمة السلطة من بعد الانقسام سهلة؛ في تفكيك الوجود المقاوم في الضفة، أو الوجود التنظيمي لحماس فيها، مع ما تركه ذلك من آثار عميقة على كادرها.

يمكنك إجراء مناقشة طويلة لفحص قرار حماس بالدخول في السلطة في حينه، وتقليب الحجج المتدافعة كلّها، ولكن ثمة خلاصة من بين ذلك كلّه، أن فتح لم تكن قد تغيرت إلى الحدّ الذي تقبل فيه أن يزاحمها أحد على قيادة الفلسطينيين، أو أن "يستولي" على ثمرة عمرها (السلطة الفلسطينية)، وهذه الثمرة الأخيرة لم تكن قد تغيرت لتقبل تحولاً جوهريًّا في تواجهاتها السياسية، ومن ثم لم تستوعب السلطةُ حماس ولم تقبلها، أفضى ذلك، وبما اتصل به من إرادات دولية أو إقليمية، إلى الانقسام.

بقيت حماس حركة مقاومة، أسرت جنديًّا بعد فوزها في الانتخابات التشريعية بوقت غير طويل، وبعد الانقسام بنت قوّة مقاومة محترمة بالنسبة لظروف وقدرات الشعب الفلسطيني، وهذا بصرف النظر عن أي سجال متعلق بأشكال وأوضاع وظروف توظيف تلك القوّة في سياق الصراع مع الاحتلال، وخاضت سلسلة حروب، وعادت وأسرت جنودًا، وبقيت تحاول في الضفة الغربية.

ولكنّها من جهّة أخرى لم تخاطب الشعب بالمقاومة فقط، أي في دخولها السلطة، بل بالإصلاح والتغيير والبناء، وهو ما لم تتمكنه الحركة بحكم الحصار الذي فرض عليها والحسبة الخاطئة التي لم تراع معطيات الحالة الفلسطينية جيدًا، سيؤثّر هذا بالتأكيد على جماهيرية الحركة.

لكن الأخطر كان الصراع القاسي والعميق الذي دار بينها وبين فتح، وكانت ذروته فيما عُرف حمساويًّا بـ"الحسم العسكري"، لقد أزاح ذلك جذر الصراع، أي الاحتكار الفتحاوي وبرنامج الانحدار، إلى الخلف، وقدّم صورة جديدة لا تخلو من الزيف والحقيقة في الوقت نفسه، إلى الأمام، أي صورة الصراع على السلطة.

تعاملت بقية أطراف الحركة الوطنية مع هذا الصراع بقدر من الانتهازية، بما في ذلك تلك التي استفادت من القاعدة التي وفّرتها حماس في غزّة، وأصرّت نخب وشرائح مجتمعية، وفعاليات من خارج التنظيمات؛

على توصيف الصراع بأنه صراع على السلطة حصرًا، وساوت بين الحركتين، مسقطة السياق كلّه بالكامل، في حالة لا تخلو من الانتهازية والترفع المصطنع.

لكن ظلّت حقيقة ما، وهي أن ثمة صراعًا على السلطة، وأن من حقّ أطراف الحركة الوطنية النأي بنفسها عنه، طالما أنها ليست جزءًا منه، دون أن يعني هذا الحقّ أن استخدامه لم ينعكس سلبًا أخلاقيًّا ووطنيًّا، لاسيما مع استخدام السلطة لبعض تلك الأطراف.

الآن ثمة جهود مصالحة لا نعلم بعد مآلها، وهذه الجهود تستحق بالتأكيد تحليلاً في سياقاتها ودوافعها من جهة الأطراف كلّها التي ترتبط بها، لكن ما أودّ قوله هنا، وقد حاولت ذلك التحليل في مقالات أخرى، أن ذلك الجذر الذي أورثنا الانقسام والأزمة التي نعانيها ينبغي أن يكون اليوم محلّ اهتمام كل الحركة الوطنية، هذه الحركة التي ينبغي ألا تغطي اليوم سلبيّتها وعجزها وانتهازيتها بالصراع على السلطة، فحماس تعود خطوات إلى الوراء في موضوع السلطة والحكم، مخلّفة إرثًا من البناء المقاوم، وأرضية للمقاومة استفاد منها الجميع.. ولكن تبقى ألغاز ومخاطر تنفتح ضمن ظروف حوارات المصالحة الجارية، تفكيكها والتحسب لها، ينبغي أن يبدأه الجميع، ومن الآن.

ملفات ساخنة على طاولة المصالحة بالقاهرة غدا

الرسالة نت 9\10\2017

يمثل يوم غد الثلاثاء تحديًا مصريًا لترسيخ أسس المصالحة الفلسطينية بعد 11 عامًا من الانقسام، ورغم الأجواء العامة "الإيجابية" التي صاحبت احتفالات عودة الحكومة الفلسطينية الاثنين الماضي، فإن أمام "ملف المصالحة" قضايا ونقاط "ساخنة" لا بد من معالجتها، ومناقشة كافة تفاصيلها بين حركتي "فتح وحماس" في القاهرة، بعد توجيه الدعوة للفصيلين من رئيس المخابرات العامة، اللواء خالد فوزي.

وكانت حركتا فتح وحماس اتفقتا على ترحيل النقاش في تفاصيل الملفات الإشكالية إلى حين التوجه للقاهرة حيث تشرف المخابرات المصرية على الاجتماعات وذلك للمساهمة في حل تعقيدات الملفات العالقة، خاصة ملفي "الموظفون والأمن".

ويترأس وفد حماس صالح العاروري ويضم يحيى السنوار وخليل الحية وصلاح البردويل وموسى أبو مرزوق وعزت الرشق وحسام بدران فيما يترأس وفد حركة فتح عزام الأحمد، ويضم حسين الشيخ، وروحي فتوح، وأحمد حلس وماجد فرج وفايز أبو عيطة.

ولم يقدم المصريون–رُعاة الاتفاق– جدول أعمال للحوار، إلا أنه يتوقع أن يُعرض يوم الثلاثاء إطار عام للحوار وجدول أعمال للملفات، لكن الملفات التي ستُبحث في القاهرة سيوضع لها لجان متخصصة، وستجري لقاءاتها في كل موضوع على حدة.

مصادر داخل الحركتين كشفت عن مجمل الملفات التي سيتم بحثها، ومن أبرزها إعادة فتح كل المعابر، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وكبار الموظفين فى القطاع، والمصالحة المجتمعية بين "فتح" و"حماس" ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب الانتخابات العامة، المقرر إجراؤها بعد إتمام المصالحة.

ويتوقع المراقبون أن يكون لقاء القاهرة موقعاً لفتح ملفات شائكة بدءًا من الرواتب والمعابر، ووصولاً إلى سلاح المقاومة، والمشاركة في المجلس الوطني والعملية السياسية.

ويشكل ملف دمج الموظفين الملف الأبرز، إذ شكلت لجان إدارية وفنية لكل وزارة، ويرأس تلك اللجان نائب رئيس الحكومة زياد أبو عمرو.

وأكد القيادي البارز في حركة حماس روحي مشتهي أن القضية الأهم المطروحة على الطاولة قضية دمج الموظفين في الجهاز الحكومي قائلاً:" هؤلاء موظفون حكوميون قائمون على رأس عملهم مطلوب أن يندمجوا بصورة أو بأخرى".

وحسب مشتهي سيتم مراجعة الاتفاقات السابقة ووضع آليات لها لتنفيذها خاصة فيما يتعلق بالموظفين ودمجهم في الجهاز الحكومي وسيتم النظر في قضية الموظفين من خلال لجنة إدارية يتم تشكيلها بالتوافق بين حماس وفتح.

العقوبات المتخذة ضد قطاع غزة والتي كان من المفترض إلغاؤها من قبل رئيس السلطة محمود عباس بعد تسلم الحكومة لمهامها في القطاع كبادرة حسن نية، وللتخفيف عن سكان القطاع من الملفات الحاضرة بقوة بين الطرفين.

وكانت حكومة الوفاق أكدت أن رفع الإجراءات العقابية التي اتخذتها بحق القطاع، مرتبطٌ بنتائج المباحثات المُنتظرة بين حركتي "فتح" و"حماس.

وقال الناطق باسم حكومة الوفاق يوسف المحمود، إنه شكلت ثلاث لجان للبدء بالعمل على حل مشاكل المعابر والكهرباء والماء بعد لقاء القاهرة.

وتشكل ملفات الأمن والمعابر أحد التحديات أمام تحقيق مصالحة شاملة، وستكون هذه الملفات رئيسة على طاولة المفاوضات.

وأبدت حماس انفتاحًا لحل معضلتي المعابر والأمن، وقال رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية الثلاثاء، إن الحركة ستتعاون إلى أبعد مدى من أجل أن تتمكن الحكومة الفلسطينية من أداء مهامها.

ولطالما كان ملف إعادة فتح معبر رفح سببًا في إطالة فترة المفاوضات بين السلطات المصرية والحركتان.

وتشير مصادر مصرية إلى أن هناك توافقًا كبيرًا خلال الفترة الحالية على فتح معبر رفح ليتجاوز فكرة فتحه من أجل الحالات الإنسانية والطلبة وغير ذلك، ليكون فتحه بشكل دائم وينطلق من خلالها إتمام المصالحة الفلسطينية"، متوقعًة أن تتوافق كافة الأطراف على هذه النقطة في ظل المرونة التي تبديها حركة حماس.

ملفات الضفة الغربية ستكون حاضرة بقوة في حوارات الحركتين، حيث يبرز ملف الاعتقال السياسي بالضفة وانتهاكات الأجهزة الأمنية وسطوتها على مسار الحديث عن المصالحة في ظل تأكيد الحاجة

لخطوات عملية يلمسها المواطنون واقعاً وليس حديثاً، رغم ما تؤكده حماس أن ملفات الضفة على طاولة الحوار مع فتح في القاهرة.

وفي هذا الجانب، قالت مصادر مقربة من حركة حماس أن هناك قراراً أن تنعم الضفة الغربية بالمصالحة، ولا تبقي آثار الانقسام على الناس، وبالتالي فإن الضفة وواقعها لن يكونا خارج منظومة المصالحة.

كما يشكل ملف سلاح المقاومة بحساسيته اختباراً جدياً أمام نجاح جهود المصالحة في ظل تأكيد حماس المستمر على عدم نقاش هذا الملف وتصريحات الرئيس التي توعد بملاحقة السلاح خلال لقائه مع أحد القنوات المصرية، وقال "لو أن شخصًا من حركة فتح في الضفة، ويحمل سلاحًا غير السلاح الشرعي؛ فسوف أعتقله، وهذا ما سأعمله في غزة".

وحسب تقارير إعلامية فلسطينية، فإن جهات مصرية أبلغت عباس بأن الحديث عن ملف السلاح فى قطاع غزة سيكون بعد إنجاز جميع ملفات المصالحة والانقسام وإجراء الانتخابات والحل السياسي للقضية الفلسطينية.

ورغم حساسية بعض الملفات المذكورة سابقاً وإمكانية تفجيرها لأجواء المصالحة إلا أن حركة حماس أكدت مرارًا على أنها لن تعود لنقطة الصفر في الحوارات وستقدم مرونة وإيجابية كبيرة في كل القضايا المطروحة قد تصل إلى تنازلات صادمة لطي صفحة الانقسام، فماذا عن حركة فتح؟

صحيفة: «بنية» المقاومة حاضرة في نقاشات المصالحة غدا و دحلان ينتظر ويراهن على مصر

الاخبار اللبنانية 9\10\2017

رغم مرور أسبوع على سير المصالحة الداخلية بصورة فعلية تحت رعاية مصرية، لا تزال هناك أسئلة كثيرة مبهمة، وكل إجاباتها، وفق مسؤولين في طرفي الانقسام حركتي «فتح» و«حماس»، مرجأة إلى حوارات القاهرة التي ستبدأ غداً الثلاثاء.

ومع الأخذ والرد في قضايا الإجراءات العقابية بحق قطاع غزة ومصير موظفي حكومة «حماس» السابقة، فإن الأكيد بحكم الواقع أن ملف المقاومة لا يمكن للسلطة أو لمصر غض النظر عنه، خاصة أن الطمأنة المصرية في هذا الملف لا تمثل سبباً كافياً لإغلاق النقاش حوله، خاصة بعدما تكون المصالحة قد وصلت بـ«حماس» إلى خط اللارجعة.

تقول مصادر قريبة من المقاومة الفلسطينية إن ما سمعه الرئيس محمود عباس من وزير المخابرات المصرية خالد فوزي، في ملف المقاومة، هو أن الأمر غير مطروح للنقاش حتى التوصل إلى «اتفاق سياسي شامل» مع إسرائيل، وأن القاهرة هي الضامن لمنع وقوع مواجهة في المرحلة الجارية، وهو ما يعني عملياً أن ملف المقاومة سيُطرح في مرحلة مقبلة. ومشكلة المقاومة ليست محصورة في السلاح، بجميع أنواعه، بل ثمة استحقاقات يجب على «فتح» و«حماس» الاتفاق عليها بحكم الواقع الميداني الذي تغير في غزة على مدى عشر سنوات مضت، إذ توجد بنية تحتية كبيرة للمقاومة تشمل مواقع تدريب ونقاط مراقبة حدودية وأيضاً أنفاقاً ومواقع للتصنيع

أول الغيث كان الحديث المبكر الذي تلقّته «حماس»، وفق ما تفيد به تلك المصادر، من السلطة، وتمثل في مطلب أن تسيطر الأجهزة الأمنية التي ستديرها حكومة «الوفاق الوطني» على المناطق الحدودية المحاذية لباقي فلسطين المحتلة أو لمصر، والتي أقيمت فيها نقاط مراقبة ومرابطة، فضلاً عن شوارع ممهدة وخاصة لعربات المقاومة، وذلك مع أن «الملف الأمني برمته تم التوافق على حله بعد عام، لكن التوافق عادت وطرحته ضمن حوارات اللجان التي شُكّلت لتسلّم الحدود والمعابر»، تكمل المصادر نفسها.

ومع أن التفاهمات الأخيرة قضت بدمج ثلاثة آلاف عنصر أمني من موظفي رام الله في الأجهزة الأمنية في غزة كمرحلة أولى تليها مرحلة ثانية بثلاثة آلاف موظف وثالثة بألفين، فإن طلباً آخر قُدّم عبر تلك اللجان بضرورة تسليم 22 موقعاً عسكرياً أقامتها المقاومة على طول الشريط الحدودي بين القطاع

وفلسطين المحتلة. وفي حال تم ذلك، فإن الاحتكاك المباشر وعمليات الرصد والمتابعة ستواجه بعوائق كثيرة، خاصة في حال أتمّت إسرائيل بناء الجدار العازل على الحدود.

مع ذلك، تقول مصادر في المقاومة إن هذا المطلب لن يمثّل مساساً بالمقاومة وبنيتها، خاصة أنه في وقت الحرب ستنسحب أجهزة السلطة كالعادة، لكن تخوّفها من أن يصار إلى الحديث عن المواقع الأساسية داخل القطاع إضافة إلى شبكة الاتصالات والكهرباء، التي تمثّل بدورها خطوطاً حمراً. لكن مصادر في «فتح» ردّت على ذلك بالقول إن المطلوب أن يكون «قرار الحرب والسلم منوطًا فقط بمنظمة التحرير والرئيس عباس، وألا يستعمل سلاح المقاومة في شأن داخلي»، وإنه لا نية لدى «فتح» في «نزع سلاح المقاومة ما دام الاحتلال قائماً».

على الصعيد السياسي، ستنطلق جولات المصالحة في القاهرة غداً، ومن المقرر أن يترأس وفد «حماس» نائب رئيس المكتب السياسي المنتخب حديثاً، صالح العاروري، فيما يترأس وفد «فتح» عزام الأحمد، على أن تكون «المبادرة السويسرية» الخاصة بملف موظفي حكومة غزة السابقة أبرز قضايا النقاش.

من جهة أخرى، خفت نجم القائد المفصول من «فتح» محمد دحلان عن المشهد السياسي بعدما كان حضوره وقيادات تياره كثيفاً في الشهور الماضية، في ظل تفاهماته الأخيرة مع «حماس»، مكتفياً بتصريح نسب فيه جهد المصالحة والرعاية المصرية لها إلى «بذرة» تفاهماته مع «حماس»، مضيفاً في ما يخصه أن «الكرة في ملعب عباس... ووقتما يريد فنحن جاهزون».

وعملياً، تمثّل القاهرة بالنسبة إليه الضامن الأساسي لدور مقبل له، لكن ضمن إطار الانتخابات في حال عقدها، إذ ستظهر الأخيرة النتائج الفعلية لحجمه داخل تنظيمه المفصول منه، أو المجتمع الفلسطيني عموماً.

مع ذلك، ستكون محادثات الغد وما بعدها محطّ نظر وانتظار بالنسبة إلى دحلان كما معظم الأطراف السياسية، لأنها سترسم صورة المشهد المقبل. فهل سيغيب «أبو فادي» ويبقى إلى مرحلة «ما بعد عباس» كما كان يراهن، أم سيعود بصورة رسمية؟ تجيب مصادر فتحاوية قريبة من السلطة بأن «دور دحلان انتهى، وما تنشره الصحافة الإسرائيلية وأنصاره لا صحة له، وتم تضخيمه أكثر من حجمه الحقيقي». لكن يحيى شامية، وهو نائب في المجلس التشريعي (البرلمان) عن كتلة «التيار الإصلاحي» التابعة لدحلان، قال إن الأخير «هو من أسهم في تواصل حماس وفتح الذي أدى إلى المصالحة برعاية مصرية».

في غضون ذلك، يراهن تيار دحلان على مصر في فرض المصالحة الفتحاوية الداخلية على عباس، كما الحال في المصالحة بين «فتح» و«حماس». ويقول عضو لجنة المصالحة، أبو سليم أبو دقة، إن «دحلان جزء من الشعب الفلسطيني ومن فتح التي تعرضت لانشقاقات طوال تاريخها... دعم دحلان للجنتَي التكافل الاجتماعي والمصالحة الاجتماعية بالأموال الإماراتية كان تمهيداً للمصالحة التي تمت بدخول حكومة الوفاق الوطني إلى غزة». واستدرك أبو دقة: «في حال لم تتم مصالحة داخلية في فتح، فسيطرح دحلان نفسه بكتلة مستقلة عن الحركة».

"حماس" تسعى لإشراك قيادتها بالضفة في حوارات القاهرة

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 2017\10\9

أكدّت مصادر موثوقة في حركة "حماس"، لـ"العربي الجديد"، أنّ الحركة أبلغت مسؤولي جهاز الاستخبارات المصري رغبتها في إشراك وفد من قيادتها في الضفة الغربية في الحوارات مع حركة "فتح"، المزمع عقدها غداً الثلاثاء في القاهرة.

وقالت المصادر إنّ "حماس" طلبت رسمياً من مصر التنسيق مع إسرائيل من أجل السماح لثلاثة من قادتها في الضفة الغربية بالالتحاق بالوفد القيادي الذي سيشكل من الخارج وقطاع غزة. ولم يصل فوراً رد مصري على هذا الطلب، لكن الحركة تتوقع أنّ تنجح مصر في إخراج وفد قيادي من الضفة إلى القاهرة. وأشارت المصادر إلى أنّ نقاشات داخلية في "حماس" جرت قبل أيام تركزت على عدم حضور ملفات المصالحة في الضفة الغربية ضمن ما اتفق عليه وزيارة حكومة الوفاق إلى غزة، وعقب ذلك خرجت أصوات حمساوية تطالب بأنّ تكون المصالحة في كل من غزة والضفة.

وتشكو "حماس" في الضفة الغربية من اعتقالات وتضييق على القيادات، من قبل جهازي الأمن الوقائي والاستخبارات. كذلك تشكو "فتح" في غزة من ممارسات مماثلة يقوم بها جهاز الأمن الداخلي الذي أسسته "حماس" عقب سيطرتها على القطاع. وقالت المصادر إنّ هناك رغبة في أنّ تشمل لقاءات القاهرة المرتقبة كل ملفات الانقسام، ومن ضمنها ما جرى ويجري في الضفة الغربية بحق نشطاء ومناصري "حماس"، من اعتقالات وتعديات وحرمان من الوظيفة العامة والملاحقة الأمنية وغيرها.

وفي بداية الحديث عن المصالحة الوطنية، والتي فعّلت مصر دورها بها أخيراً، لم يذكر الطرفان المنقسمان أي شيء عن الملفات الخاصة بالضفة الغربية، وتركز الحديث على قطاع غزة، ما أثار غضباً واضحاً لدى عناصر "حماس" في الضفة الغربية، تحول إلى كتابات على مواقع التواصل الاجتماعي للتذكير بما سموه "معاناتهم" عقب الانقسام. وشكّل الانقسام علامة فارقة لعناصر ومؤيّدي طرفيه في كل من غزة والضفة، وكان أسوأها عمليات تبادل الاعتقالات في كل من المنطقتين، ما أثار حفيظة الفلسطينيين، وجعل الأجواء مشحونة إلى الحد الأعلى خلال الأزمات والخلافات السياسية والتراشقات الإعلامية. وإنّ لم تنجح "حماس" في إدراج ملف المصالحة في الضفة الغربية ضمن ملفات المصالحة التي يجري التفاوض عليها، فإنها ستخسر كثيراً من شعبيتها وحضورها، إضافة إلى أنّ ذلك سيكون عقبة صعبة في طريق إنهاء الانقسام التي باتت الآمال معلقة عليه، ويُخشى من أي انتكاسة فيه.

الهباش: لا أحد يريد إقصاء حماس من المشهد.. والانقسام وقع بفعل خارجي

رام الله / سما / 2017\10\9

كشف مستشار الرئيس الفلسطيني محمود الهباش أن الانقسام الفلسطيني وقع بفعل فاعل خارجي، ولم يكن نابعاً من داخل فلسطين ذاتها، وهناك محاولات من تلك الجهات لتعطيل المصالحة.

وقال الهباش في حوار مع موقع " 24 " الاماراتي إن لا أحد يريد أن يقصي حماس من المشهد الفلسطيني والجميع مصممون على ألا يسمحون بالعودة للوراء مرة أخرى، والاستمرار في إنهاء الانقسام بكل جد وإخلاص، وأن خطيئة الانقسام لا يجوز أن تستمر.

ماذا بعد تولي حكومة الوفاق الوطني السلطة في قطاع غزة، وما هي التداعيات الفترة المقبلة؟

– نحن بدأنا الخطوة الأولى التي تمثلت في اجتماع الحكومة أخيراً في قطاع غزة بحضور مصر وبعض الإجراءات المتعلقة بإنهاء الانقسام، وهناك اجتماع سيعقد في القاهرة بعد غد الثلاثاء لمناقشة باقي التفاصيل ووضع الخطط التي سوف تؤدي في نهاية المطاف لإنهاء الانقسام بشكل كامل الفترة المقبلة.

هناك بعض المحاولات من دول في المنطقة تعطل ملف المصالحة وتسعى لإفشالها، ما ردك عليها؟

– الانقسام الفلسطيني وقع بفعل فاعل خارجي ولم يكن نابعاً من داخل شعب فلسطين والآن نحو نخطو الخطوات الأولى نحو إنهاء الانقسام، وبالتأكيد لن يروق ذلك للجهات التي حرضت ودعمت الانقسام والتي حرضت على الانقسام، ولكننا مصممون على ألا نسمح مرة أخرى بالعودة للوراء ومصصمون على الاستمرار في إنهاء الانقسام بكل جد وإخلاص، والجميع اكتشف وبما فيهم حركة حماس أن خطيئة الانقسام لا يجوز أن تستمر، ومصلحة الشعب الفلسطيني تقتضي أن تطوي هذه الصفحة بكل ما جاء فيها وبكل ما نشأ عنها، وبالتالي كان هذا الإجراء التي قامت به مصر ورعته كعادتها، وسوف تستمر مصر في دورها لحين تحقق المصالحة تماماً ومن أجل ذلك يأتي اجتماع القاهرة بعد غد الثلاثاء.

هل ترى أن حركة حماس تنصلت من علاقتها من قطر والإخوان بعد المصالحة الفلسطينية؟

– إن محور أي عمل فلسطيني أن يكون فلسطينياً خالصاً ولا يجوز لأي فلسطيني أن يسمح بأي تدخل في الشأن الفلسطيني، والرئيس الفلسطيني كان واضحاً حين قال إنه لن يسمح لأي طرف كان بذلك، والجهة الوحيدة التي تتحدث في الشأن الفلسطيني الداخلي الآن هي مصر، بحكم المصالحة، وبالتالي لا داعي لإعادة نبش القبور، والجميع مدرك لأهمية القرار الفلسطيني المستقل وأهمية استقلال الموقف الفلسطيني،

ونلمس أن هناك نوايا جدية من الجميع، ونريد أن نستثمر ذلك لتحقيق جديد في خطوات الانقسام، وحماس هي جزء من الشعب الفلسطيني، ونحن كل قضيتنا أننا نريد حماس في الداخل الفلسطيني وأن تنصر لفلسطينيتنها أولاً، ولا أحد يريد أن يقصي حماس من المشهد الفلسطيني لأن فلسطين تحتاج للجميع وأن يكون لهم دور، ونحن شركاء طال الزمان أم قصر، والدم ما يصير مياه ونحن واحد وآلامنا وآمالنا واحدة ويجب أن نظل كذلك.

ما الرسالة التي يمكن توجيهها لمصر بعد جهودها في ملف المصالحة مؤخراً؟

– بالتأكيد نوجه الشكر إلى مصر ورئيسها عبد الفتاح السيسى، على الجهد الكبير الذى بذل من أجل إتمام المصالحة بين حركتى فتح وحماس، وإنهاء الخلاف الدائر بينهما لأكثر من 10 سنوات، ونؤكد أن مصر هى الراعية والضامنة دائماً لتنفيذ المصالحة، وكل المسئولين فى فلسطين حريصون على أن تكون مصر فى الواجهة من أجل إتمام المصالحة بشكل كامل، وهناك ضرورة بأن تظل مصر حاضرة بدورها الكبير حتى إتمام المهمة للنهاية حيث ستكون هناك بالتأكيد هناك إشكالات وتساؤلات وقضايا محل خلاف بشأن المصالحة، ودائما الرئيس الفلسطينى محمود عباس، يؤكد أن مصر هي الشريك الأول والأساسي فى تنفيذ المصالحة، وأن دورها لا يمكن نسيانه طوال التاريخ.

تقرير: المصالحة الفلسطينية تمهد لموازنة "غير مسبوقة" في 2018

أمد/ رام الله – الأناضول: 9\10\2017

تبدأ وزارة المالية الفلسطينية خلال وقت لاحق من الشهر الجاري، إعداد موازنة العام المقبل 2018، على وقع أخبار مصالحة قادمة من غزة، بين حركتي فتح وحماس.

المصالحة التي انتظرها الفلسطينيون أكثر من عقد بين الحركتين الأكثر شعبية في فلسطين، بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007، تمهد للإعلان عن حجم موازنة "غير مسبوقة"، نظرا للمصروفات التي تنتظر الحكومة في القطاع.

الحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ الانقسام، التزمت بصرف رواتب موظفيها المعينين قبل 2007، حتى قبل شهور قليلة، نفذت فيها خصومات، بنسب وصلت إلى 30 بالمائة من الرواتب الأساسية لموظفيها.

وأعلنت الحكومة التي يرأسها رامي الحمدالله، نهاية يناير/ كانون ثاني الماضي، عن موازنة 2017، بإجمالي نفقات 4.3 مليار دولار أمريكي هي الأعلى في تاريخ المالية الفلسطينية، وعجز جار بعد التمويل 592 مليون دولار.

وتبدأ السنة المالية في فلسطين، مطلع يناير/ كانون ثاني، حتى نهاية ديسمبر/ كانون أول وفق قانون الموازنة.

** استيعاب الموظفين

نفذت حركة حماس منذ 2007 في أعقاب أوامر من الحكومة الفلسطينية لموظفيها في القطاع بالاستنكاف عن العمل، لاحقا لسيطرة حماس على غزة، بتعيين موظفين جدد للمؤسسات المدنية، واستحداث أجهزة أمن تدير شؤون الحياة اليومية.

ويقدر عدد الموظفين المدنيين والعسكريين، الذين ينتظرون أن تسوعبهم الحكومة الفلسطينية خلال الفترة المقبلة، بنحو 50 ألف موظف، تشكل نسبتهم 30 بالمائة من الموظفين العموميين في فلسطين.

بوضوح، قال رئيس الحكومة الفلسطينية الأسبوع الماضي: "لا نستطيع تحمل أعباء 50 ألف موظف، تكلفة رواتبهم لا تقل عن 50 مليون دولار شهرياً".

وتعمل لجنة إدارية في الوقت الحالي، على دراسة أوضاع موظفي الحكومة في غزة، والموظفين الجدد المعينين بعد 2007، وأمامها 4 شهور لتقديم توصياتها.

وسيكون بانتظار الحكومة "إن استوعبت كامل الموظفين المدنيين"، زيادة فاتورة الرواتب والأجور بنسبة تصل إلى 35 بالمائة تشمل أجور الموظفين الجدد، ونسبة الزيادة الطبيعية في بند الرواتب السنوي.

أرقام الموازنة الفلسطينية للعام الجاري، قدرت فاتورة الرواتب والأجور للموظفين الحاليين (قبل المصالحة)، بـ 8.1 مليار شيكل (2.25 مليار دولار)، تشكل نسبتها 54 بالمائة من إجمالي النفقات.

ويبلغ عدد الموظفين المدنيين والعسكرين للحكومة الفلسطينية، قبل استيعاب موظفي حماس، بنحو 165 ألف موظف، بمتوسط فاتورة أجور شهرية تبلغ 620 مليون شيكل.

** إعادة الإعمار

ودفعت ثلاثة حروب وحصار محكم منذ 2006 على القطاع، إلى تدمير البنى التحتية والفوقية لغزة، جعلت منها بقعة منفرة للعيش، يضاف لها عدم توفر الكهرباء والمياه الصالحة للشرب.

تكلفة إعمار غزة بفعل الحرب الأخيرة، وفق أرقام المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار (شبه حكومية)، تقدر بـ 7.8 مليار دولار أمريكي.

إلا أن تعهدات دولية لم يوف بها المانحون بعد منذ ثلاث سنوات، قد تخفف على الحكومة الفلسطينية مسؤولية توفير السيولة اللازمة لإعادة الإعمار.

كان مؤتمر القاهرة الدولي (2014)، خرج بتعهدات لإعادة إعمار غزة بقيمة 3.4 مليار دولار أمريكي، وصل منها أقل من 50 بالمائة، بحسب بيانات رسمية لرئاسة الوزراء الفلسطينية.

وتندرج مشاريع إعادة الإعمار في الموازنة الفلسطينية تحت بند "الموازنة التطويرية"، البالغ متوسط قيمتها خلال موازنات السنوات الماضية 350 مليون دولار.

ومع تحقيق المصالحة، يتحتم على وزارة المالية إدراج موازنة تطويرية تتواءم مع حجم الضرر الذي تعاني منه قطاعات غزة كافة.

تقارير أممية صدرت عن منظمات الأمم المتحدة في الشهور الماضية، أوردت أن غزة تحتاج إلى إعادة تأهيل لمحطة الكهرباء الحالية، وبناء محطات تحلية لمياه البحر، ومحطة للتصريف الصحي، وإعادة بناء وترميم لأكثر من 50 ألف منشأة سكنية وتجارية.

وعلى رأس أولويات شبان من غزة التقوا، الأسبوع الماضي، رئيس الحكومة رامي الحمد الله، كان توفير فرص عمل كريمة وحل جذري لأزمة الطاقة.

أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوردت أن نسبة بطالة الغزيين تبلغ 43 بالمائة، وتصعد لأكثر من النصف بالنسبة للشباب.

أما الطاقة (الكهرباء)، إذ وصلت لأسوأ فتراتها خلال وقت سابق من العام الحالي، بقطع التيار 16 ساعة يوميا.

ظافر ملحم، وهو قائم بأعمال رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية، أكد الأسبوع الماضي في تصريحات صحفية، أن "تقليصا في عجز الكهرباء إلى 50 بالمائة جاري تنفيذه، بدلا من المستويات الحالية، إلى 8 ساعات وصل أو أكثر".

** تمويل الموازنة

وترجو حكومة الحمد الله، استئناف تحصيل الإيرادات الضريبية والرسوم الحكومية، للخزينة في قطاع غزة، كأحد أدوات توفير السيولة.

ووفق بيانات الميزانيات الفلسطينية السابقة حتى 2006، كانت الإيرادات الضريبية والرسوم المحصلة من قطاع غزة، تشكل 28 بالمائة من إجمالي الإيرادات المالية للحكومة.

كان إجمالي الإيرادات التي حصلتها الحكومة الفلسطينية في 2016، بلغت قرابة 13.5 مليار شيكل (3.6 مليار دولار).

وستصطدم الحكومة في جباية الضرائب والرسوم، بفجوة متوسط الرواتب ومستوى المعيشة بين الضفة وغزة، إذ إن الأخيرة تعاني من أجور متدنية في القطاع الخاص، ونسب فقر تبلغ 65 بالمائة، وفق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (أهلي).

أيضاً، يأتي اتفاق المصالحة، في وقت تتعرض له الموازنة الفلسطينية إلى تراجع حاد في المنح الخارجية بنسبة وصلت إلى 48 بالمائة، إلى حدود 590 مليون دولار متوقعة العام الجاري، نزولا من 1.1 مليار دولار بالمتوسط.

إلا أن قيادة مصر لاتفاق المصالحة بين فتح وحماس، قد يدفع حلفاءها (دول الخليج على وجه الخصوص) إلى ضخ المساعدات المالية لإنجاح الاتفاق.

وينتظر أن تعلن الحكومة الفلسطينية عن مسودة موازنة العام المقبل، خلال وقت لاحق من العام الجاري، بحسب قانون الموازنة.

أبو نعيم يكشف تفاصيل الخطة الأمنية بين غزة ومصر

غزة – يحيى اليعقوبي فلسطين أون لاين 9\10\2017

كشف وكيل وزارة الداخلية في قطاع غزة اللواء توفيق أبو نعيم، عن تفاصيل مراحل الخطة الأمنية لضبط الحدود بين مصر والقطاع، والتي أعطت نتائج ملموسة على الأرض "فاقت التوقعات".

وأكد "أبو نعيم" في حوار مع صحيفة "فلسطين" أن الخطة أنهت عملية التسلل والتهريب عبر الحدود بشكل كامل ووصلت لنسبة "صفر"، مشيرا إلى أن الداخلية بدأت مؤخرًا بعملية تأمين محافظة رفح بعد الانتهاء من مرحلة تأمين الحدود المصرية مع قطاع غزة.

وأوضح أن خطة تأمين الحدود والإجراءات التي تم العمل عليها قبل عيد الأضحى بعد زيارة وفد من الوزرات بغزة لمصر، والتي تم خلالها الاتفاق مع المسؤولين المصريين على طبيعة الإجراءات الأمنية الحدودية، والتسهيلات المرافقة لهذه الخطوات عبر المخابرات المصرية لإدخال كل ما يلزم لتأمين الحدود.

وبين أن العملية بدأت بوضع ساتر ترابي لحجب الرؤية بين المواطنين والأجهزة الأمنية العاملة على الحدود، ووضع سلك شائك على طول الحدود يمتد من معبر كرم أبو سالم شرق رفح حتى البحر، وتركيب إنارة وكاميرات المراقبة، ونشر أفراد الأمن الوطني على طول الحدود، إضافة إلى أبراج مراقبة.

ولفت "أبو نعيم"، إلى أن وزارته عملت ليل نهار طيلة شهر كامل (سبتمبر الماضي)، وجهزت غرفة مراقبة لمراقبة الشريط الحدودي بكامله، الأمر الذي كان له أثر كبير على الأرض فاقت توقعات وزارة الداخلية.

واستدرك حديثه: "لكننا بحاجة للكثير من الإجراءات، لتأمين الحدود وتعزيز المنظومة الإلكترونية بزيادة عدد الكاميرات ودقتها، وجودتها، وكذلك الحاجة لرفد أفراد جدد لفرض سيطرة أمنية كاملة بمحافظة رفح".

تأمين رفح

وأفاد بأن الداخلية شرعت بالمرحلة الثانية من عملية التأمين ممثلة بتأمين محافظة رفح بكاملها، "كونها منطقة حدودية، ويشمل ذلك نشر منظومة كاميرات في عموم المحافظة"، كاشفًا عن نشر 36 برجًا على طول الشريط الحدود لرفح، بأشكالها المختلفة "صغيرة وكبيرة، سواء الأبراج المتشكلة من السواتر الترابية، أو الأبراج الرئيسة التي تتواصل في الرؤية من مكان لآخر".

وفي السياق، ذكر أن انتشار قوات الأمن الوطني يستمر على دوام الساعة في أوقات الليل من خلال دوريات راجلة ومتحركة وكمائن، وفي النهار من خلال مراقبة الحدود.

وشدد على أن ذلك بحاجة إلى ميزانية وآليات وعناصر أمنية، منوهًا إلى أن عدد عناصر القوى الأمنية "غير كافٍ" ويمثل حالة استنزاف للأجهزة الأمنية، آملًا أن يتحقق ذلك خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف: "هناك حاجة لتوظيف أعداد شرطية جديدة لتغطية كافة حدود القطاع من جميع الاتجاهات، لإدخال جيل شبابي في جهاز الأمن الوطني، وترميم هذا الجهاز ورفد الوزارة بآليات ووقود ومبانٍ ومعدات"، رافضًا الكشف عن عدد العاملين في الأمن الوطني حاليًا.

ونوه إلى حاجة الداخلية لترميم شبكة الإنارة على الحدود مع مصر، وتقويتها، وتبديل أفراد الأمن المنتشرين على الحدود كل ستة أشهر، كون هذه القوى مشكلة من جميع المحافظات.

وأشار كذلك إلى ضرورة تعاون الجانب المصري خاصة فيما يتعلق بربط شبكة الكهربائية الحدودية مع الشبكة المصرية، وإدخال تقنيات وكاميرات وآليات ومركبات دفع رباعي بشكل رسمي عبر معبر رفح.

وذكر وكيل وزارة الداخلية، أنهم تلقوا وعودا مصرية بإدخال تلك الاحتياجات، باعتبارها تحقق الأمن "ويجب أن يشترك الجانبان فيها بالإعداد واستكمال ما لديهم من نقص".

في الأثناء، أكد اللواء "أبو نعيم" أن الحدود البحرية "لا تقل خطورة عن الحدود البرية، وتشكل حماية لظهر القطاع"، قائلًا: إن الداخلية "بحاجة لإمكانيات في هذا الجهاز لضبط النشاطات البحرية بشكل كامل أسوة بالحدود البرية".

تحديات ملف الأمن

ولدى سؤاله عن أهم تحديات ملف الأمن المزمع نقاشه في لقاء القاهرة بين حركتي فتح وحماس غدًا الثلاثاء، أوضح أن أهم نقطة في هذا الملف تتمثل بدمج الموظفين العسكريين الحاليين والمستنكفين، وحل قضية استحقاقات الرتب، وحل مسألة الأجهزة المستحدثة، وإمكانية دمج أجهزة السلطة السابقة مع أجهزة وزارة الداخلية الحالية الموجودة، وآليات الاتفاق على ذلك، قائلًا إن حل هذه المسائل سيكون بمثابة "إنجاز كبير للشعب الفلسطيني ولأمنه".

وأكمل: "نحن جاهزون لذلك، وأعددنا قوائم بأسماء الموظفين العسكريين، وكل الترتيبات التي يمكن الحديث فيها بشأن دمج الموظفين العسكريين مرتبطة بمقترحات يمكن التفاهم حولها لحل قضية الموظفين".

وشدد وكيل وزارة الداخلية، على أهمية أن تكون الداخلية "أسهل الوزارات في الوصول لاتفاق بشأنها في مباحثات المصالحة، بحكم أدائها الأمني".

وفيما يتعلق بموضوع مكافحة التخابر وتجار المخدرات، أكد "أبو نعيم" أن المخدرات والتخابر من أخطر السهام التي توجه لقلب الشباب ليس في غزة فقط بل في كل مكان "ولذلك قمنا تنفيذ برامج توعوية في هذين الملفين اللذين هما محل متابعة دون انقطاع"، مذكرًا ببرامج "التوبة السرية" للمتخابرين والتي كانت الداخلية قد نفذتها في فترات سابقة.

ولفت إلى إنجازات جهاز المكافحة التي وصفها بـ"العظيمة" وأسهمت في الحد من ظاهرة المخدرات.

وقال: "نتحدث عن هرم تنظيمي لتجار المخدرات، وضعناه أمام جهاز المكافحة الذي بدوره يتابع ضرب تلك الحلقات، وحقق نجاحا باهرا، وقطع شوطا كبيرا في ذلك، وسنستمر في مكافحتهم حتى نهاية السلسلة".

الأهرام: "حماس الجديدة"

أمد/ القاهرة – كتب د.صبحي عسيلة*: عن الاهرام 9\10\2017

حماس في ثوبها الجديد أو «حماس الجديدة» هي أحد أهم أوجه الانتصار المصري في الملف الفلسطيني في الآونة الأخيرة. وبكل تأكيد فإن زيارة اللواء خالد فوزي مدير المخابرات العامة المصرية الأراضى الفلسطينية وخاصة لقطاع غزة يوم الثلاثاء الماضي كانت إعلانا عن مولد حماس جديدة تختلف تماما عن حماس بطبيعتها التي شهدناها خلال الأعوام الثلاثة عشر عاما الماضية، منذ أن اغتالت إسرائيل الأب الروحي للحركة الشيخ أحمد ياسين في 22 مارس 2004 ثم اغتيالها بعد أقل من شهر الدكتور عبد العزيز الرنتيسي.

وخلال تلك السنوات فقدت حماس ما يمكن تسميته «المايسترو» القادر على ضبط توجه وتحركات حماس سواء فيما يتعلق بالساحة الداخلية أو الخارجية واتخذت من القرارات إزاء الساحتين ما ثبت لاحقا عدم جدواها بل وخطورتها على الحركة نفسها، ولم تستطع قيادات الحركة إخفاء الخلافات فيما بينهم ناهيك عن القضاء عليها، ومن ثم عرفنا الخلافات والاختلافات بين حماس الداخل وحماس الخارج بل وبين المستويين السياسي والعملياتي أو العسكري في الداخل بين رئيس وزراء حماس وقائد كتائب القسام.

إدراك وجود أو مولد حماس الجديدة التي تتحدث بصوت واحد وتعلي المصلحة الفلسطينية العليا وتتجاوب مع الرؤية المصرية كفيل بالرد على الأسئلة التي يطرحها المناوئون للدور المصري داخليا وخارجيا والمشككون في نجاح وتثبيت المصالحة الفلسطينية.

إذ يطرح هؤلاء التساؤل، بكثير من التشكيك والاستغراب، عن السبب الذي دفع مصر إلى ذلك التعاون مع حماس واستقبال قياداتها على أراضيها عدة مرات لن يكون آخرها لقاء الغد الذي يجمع الحركة بقيادات حركة فتح لإتمام عملية المصالحة الفلسطينية، بينما كانت حماس متهمة في مراحل عديدة بأنها حركة إرهابية وضالعة في بعض العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر منذ عام 2011 خاصة اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات، ومسئوليتها في قضية فتح السجون المصرية في نفس العام.

بل إن هؤلاء اتخذوا من الموقف الأخير لمصر تجاه حماس تكئة لإعادة طرح موضوع التصالح مع الحركة الأم التي تنتسب لها حماس وهي جماعة الإخوان.

وهنا لابد من التأكيد أولا على أن التصالح مع حماس وتحسن العلاقات معها لم يحمل أي تنازل من جانب مصر بالمعنى الذي يروج له هؤلاء، ولكنه جاء على خلفية التطورات الإيجابية التي شهدتها الحركة

بدءا من تعديل ميثاقها في مايو الماضي والذي سعت فيه الحركة لفك ارتباطها بالإخوان وما تبعه من تعامل حماس الإيجابي مع المطالب المصرية بشأن ضبط الحدود وملف المطلوبين أمنيا.

وثانيا، على أن علاقة مصر مع حماس قامت بشكل واضح على اعتبار حماس أحد أهم أقطاب الساحة السياسية الفلسطينية، وكونها تمثل رقما مهما في معادلة قوة الطرف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وثالثا، أنه على الرغم من الخلاف مع حماس وما اتهمت به فإن مصر الدولة لم تسحب خلافها مع الحركة ليطال مقاومتها للجانب الإسرائيلي، ولعل ذلك ما دفعها للوقوف بجانب حماس والشعب الفلسطيني في غزة إبان الحروب الثلاث التي شنتها إسرائيل على القطاع أعوام 2008 و2012 و2014.

ومع أن مصر لم تخف امتعاضها، أو بالأحرى معارضتها لانقلاب حماس في منتصف عام 2007 واستقلالها بقطاع غزة، فإنها لم تقطع خطوط التواصل مع الحركة في إطار سياستها بالاحتفاظ بمسافة واحدة من كل الفصائل الفلسطينية، في ظل وجود عنوان واحد للعلاقة مع الجانب الفلسطيني ممثلا في السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن ثم لم تنقطع محاولاتها لإنهاء ذلك الانقسام.

كما عملت مصر على محور آخر يتصل بالأساس بتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة من خلال محاولة فك الحصار المفروض على القطاع منذ استيلاء حماس عليها، وهو الأمر الذي تطلب أولا العمل مع الجانب الإسرائيلي لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة من خلال التوصل إلى تهدئة بين إسرائيل وحماس بدأت في 18 يونيو عام 2008، ورفضت حماس تجديدها عند انتهائها في 18 ديسمبر من العام نفسه، بما أعطى إسرائيل ذريعة لشن عدوانها على غزة بعد أسبوع من تجميد العمل بالهدنة.

وثانيا محاولة إيجاد صيغة للخروج من مأزق إغلاق معبر رفح بعد مغادرة رجال السلطة الوطنية الفلسطينية المعبر منذ استيلاء حماس على غزة، واشتراط إسرائيل والمجتمع الدولي ضرورة عودتهم لإعادة فتح المعبر طبقا لاتفاق المعابر عام 2005، ومع ذلك التزمت مصر بفتح المعبر بين الحين والآخر لتلبية المطالب الإنسانية للفلسطينيين.

وظل المبدأ الحاكم للسياسة المصرية تجاه الفلسطينيين أن تجاوزات حماس أو غيرها لا يمكن أن تثني مصر عن دورها في مناصرة الشعب الفلسطيني، وفي القضية الفلسطينية عامة لحمايتها التجاذبات الإقليمية بكل تداعياتها السلبية على الملف والقرار الفلسطيني.

باختصار فإنه كما لم تكن علاقات مصر بحماس قائمة على البعد الأيديولوجي المتمثل في انتماء حماس لجماعة الإخوان، فإن إعادة العلاقة حاليا وتفعليها لا يمكن لها أن تنسحب للمصالحة مع الإخوان. بتعبير آخر فإن فتور العلاقة مع حماس أو تأزمها أو تحسنها لم تحكمه سوى المصلحة الفلسطينية واعتبارات الأمن القومي المصري. ومع ذلك فإن القراءة الجيدة لما حدث مع حماس تشير إلى الطريق التي على الإخوان ومناصريها اتباعها للولوج في عملية المصالحة!.

وبما أن حماس كانت المسئول الأول عن إفشال جهود المصالحة السابقة فإن أحد أهم الضمانات لكي لا يكون مصير المصالحة الحالية كسابقاتها هو التغيير الحقيقي الذي تمر به حماس وتؤكده الشواهد على الأرض والذي انعكس في هذا الدعم غير المسبوق من جانب مصر.

فنحن الآن إزاء حماس جديدة وليست تلك التي كانت قبل عقد أو عقدين من الزمن أو قبل نحو عام من الآن. ولعله لن يكون من المبالغة القول إن ما تقوم به مصر حاليا تجاه حماس هو محاولة لـ «تعميد» حماس الجديدة داخل الساحة الفلسطينية وداخل الساحتين الإقليمية والدولية، بما يعني أنه ما زال أمام حماس الكثير لتقدمه على الأرض تثبيتا لصورتها الجديدة.

فعليها على سبيل المثال أن تحسم ملف علاقاتها بقطر فليس من المتصور أن تكون حماس الجدية بتلك العلاقة مع مصر بينما تحتفظ بعلاقتها القديمة مع قطر المقاطعة من مصر والسعودية والإمارات والبحرين نتيجة دعمها للإرهاب.

تم بحمد الله